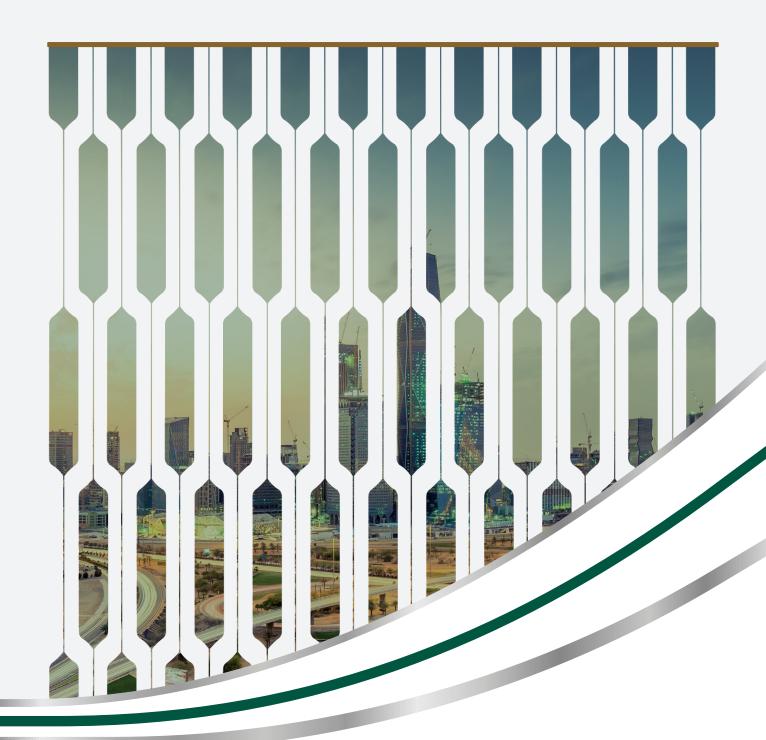
تقرير الاستقرار المالي

1443 - (2022)





تقرير الاستقرار المالي 2022م

البنك المركزي السعودي إدارة الاستقرار المالي شارع الملك سعود بن عبد العزيز صندوق بريد 2992 الرياض 11169 المملكة العربية السعودية البريد الالكتروني: FSD@sama.gov.sa

جدول المحتويات

5	الملخص التنفيذي
7	1. المالية الكلية
8	1-1 الاقتصاد العالمي
8	- 1-1-1 نظرة عامة
9	2-1-1 اتجاهات التضخم
9	1-1-3 التطورات النقدية
10	1-1-4 المالية العامة
10	1-1-5 أسواق الطاقة
11	1-1-6 تقييم الأصول
13	الإطار 1-1:مستويات الدين
14	2-1 الاقتصاد المحلي
14	2-1 نظرة عامة
15	2-2-1 اتجاهات التضخم
16	3-2-1 التطورات النقدية
16	4-2-1 المالية العامة
17	5-2-1 القطاع الخارجي
18	2-1 سوق العمل
19	الإطار 1-2: تمكين المرأة في المملكة العربية السعودية
20	2. النظام المالي السعودي
21	2-1 القطاع البنكي
21	2-1-1 نظرة عامة
21	2-1-2 الأصول
21	2-1-2 الائتمان
23	2-1-4 متانة القطاع
24	2-1-5 التمويل والسيولة
26	الإطار 2-1: أدوات السياسات الاحترازية الكلية للبنك المركزي السعودي
27	2-2 قطاع التأمين
27	2-2-1 نظرة عامة
27	2-2-2 التركز في القطاع
28	2-2-3 عمق التأمين وكثافته
28	2-2-4 متانة القطاع
30	2-3 قطاع شركات التمويل
30	2-3-1 نظرة عامة
30	2-3-2 الأصول
30	3-3-2 الائتمان
31	2-3-4 متانة القطاع
33	2-4 السوق المالية
33	-2- 1-4-2 نظرة عامة
33	- 2-4-2
35	2-4-2 سوق الدين

37	5-2 الإقراض العقاري
37	2-5-1 نظرة عامة
38	2-5-2 القروض العقارية المقدمة للأفراد
39	2-5-2 القروض العقارية المقدمة للشركات
40	2-5-4 الرقم القياسي لأسعار العقارات
41	الإطار 2-2: جهود البنك المركزي السعودي في دعم القطاع العقاري
42	3. المخاطر الناشئة
43	1-3 الابتكار المالي
43	3-1-1 نظرة عامة
43	3-1-3 التقنية المالية والتطور الرقمي
44	3-1-3 الأمن السيبراني
46	الإطار 3-1:المصرفية المفتوحة
47	الإطار 3-2:العملة الرقمية للبنك المركزي

الملخص التنفيذي

واصل الاقتصاد العالمي تعافيه في عام 2021م بفضل التدابير التيسيرية لاحتواء جائحة فيروس كورونا المستجد وارتفاع مستويات التحصين، وقد انعكس هذا التعافي في معدلات النمو الإيجابية في الاقتصادات المتقدمة والناشئة. ومع ذلك، فإن نقاط الضعف المالية الناجمة عن مستويات الديون السيادية التاريخية ما تزال مرتفعة. إضافة إلى ذلك، قد تزداد الضغوط التضخمية نتيجة تزايد المخاوف بشأن إمدادات الطاقة العالمية وارتفاع أسعار الأغذية وتكاليف الشحن مع تصاعد التوترات الجيوسياسية.

على الصعيد المحلي، تحسنت معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي في عام 2021م، حيث نمت الأنشطة النفطية وغير النفطية. وكان السبب الرئيس وراء نمو الأنشطة غير النفطية هـو التعافي بعـد الجائحة واستئناف الأنشطة الاقتصادية. وظـل معـدل التضخم في المملكة العربية السعودية في مسـتويات إيجابيـة. كذلـك، شـهد قطاعا الأغذيـة والمشـروبات والنقـل زيادة ملحوظـة على مـدار العام. ونمـت المجاميع النقديـة في عام 2021م مقارنة بالعـام السـابق، وجـاء هـذا النمـو محفوعًـا بزيادة الإنفـاق الحكومـي وإجـراءات الدعـم التـي اتخذهـا البنـك المركـزي.

انخفض العجز المالي للمملكة في عام 2021م مقارنة بالعام السابق، وانخفضت أيضًا نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي. كذلك شهد الحساب الجاري تحسنًا، ويُعزى الفائض في عام 2021م بشكل رئيس إلى زيادة عائدات النفط. وبشكل عام، لا تزال آفاق الاقتصاد الكلي السعودي إيجابية، مدعومة بالزيادة المتوقعة في الأنشطة النفطية في عام 2022م.

ظل القطاع البنكي المحلي متينًا بفضل أوضاع رأس المال والسيولة القوية في فترة ما قبل جائحة كورونا، بالإضافة إلى التدابير الحكومية ووبرامج الدعم التي قدمها البنك المركزي خلال فترة الانكماش الاقتصادي. وواصل القطاع البنكي دعم الطلب الاقتصادي على الائتمان والذي انعكس في انخفاض القروض المتعثرة في عام 2021م بسبب تحسن الأنشطة الاقتصادية. وشهد القطاع توسعًا في جميع أشكال الائتمان، وكان هناك عائد ملحوظ من التوسع الائتماني للقطاع الخاص، مالشيًا مع التعافي الاقتصادي.

واصلت مؤشرات السلامة المالية عكس مستويات كافية من رأس المـال والسـيولة، ومسـتويات تعثـر منخفضـة، ومسـتوي تعثـر منخفضـة، مستوى تغطيـة ملائـم للمخصصـات ممـا يـحل علـى متانـة القطـاع البنكـي خـلال العـام. وظـل هيـكل إجمالـي التزامـات البنـوك دون تغييـر فـي عـام 2021م، مـع بقـاء إجمالـي الودائـع مصـدر التمويـل الرئيـس للنظـام البنكـي. ومـن المتوقع أن يتحسـن أداء القطـاع مـع اسـتمرار تعافي النشـاط الاقتصـادى.

ومن جانبي آخر، سجل قطاع التأمين أداةً جيدًا خلال عام 2021م من حيث النمو، لكنه واجه أيضًا تحديات في الربحية. وجاء النمو في إجمالي الأقساط المكتتبة مدعومًا بالزيادة في قطاع التأمين الصحي. وأشارت الملاءة المالية للقطاع إلى ارتفاع كبيرٍ في مستويات رأس المال التنظيمي. ومع ذلك، ارتفعت نسبة الخسارة والاحتياطيات الفنية في عام 2021م وتكبد القطاع بشكل عام خسارة طفيفة تُعزى إلى زيادة المطالبات وزيادة المنافسة مع استئناف الأنشطة الاقتصادية.

بعد القيود التي فرضتها جائحة كورونا في عام 2020م، ارتفع عـدد شركات التمويل المرخصـة ورأس المـال في عام 2021م. بالإضافـة إلـى ذلـك، خففـت برامـج دعـم البنـك المركزي ومبادراته من تأثير الجائحة على شركات التمويل. وشملت هـذه الإجراءات برنامج تأجيل الدفعات، وبرنامـج التمويل المضمـون ممـا أدى إلـى زيادة السيولة في السـوق. كذلـك سـجلت شـركات التمويـل زيادة في الربحيـة وانخفاضًـا طفيفًـا فـى القـروض المتعثرة.

تحسنت السـوق الماليـة السـعودية بعـد تعرضهـا للآثـار الأولـى لجائحـة كورونـا خـلال النصـف الأول مـن عـام 2020م. وسـجل مؤشـر السـوق الرئيسية زيـادة ملحوظـة في عـام 2021م بالمقارنة مـع العـام السـابق. أمـا بالنسبة لسـوق الديـن فـي المملكـة، فقـد اسـتمر إجمالـي عـدد إصـدارات الصكـوك والسـندات العامـة وقيمتهـا فـي الزيـادة، وكذلـك ازدادت مسـاهمة الشـركات فـي زيـادة حجـم سـوق الديـن. وهـخا يتوافـق مـع تعافـي الاقتصـاد المحلـي وتحسـين الهيـكل التنظيمـي لأسـواق الأسـهم والديـن خـلال عـام 2021م.

بالنسبة للقطاع العقاري، فقد شهد تحركات كبيرة تعود بشـكل رئيـس إلـى جهـود الحكومـة لتشـجيع المواطنيـن

على تملك المساكن. وفي الوقت نفسه، واصل البنك المركزي السعودي دوره كجهة تنظيمية رئيسة للتمويل العقاري. حيث يتضمن إطاره الاحترازي الكلي القوي أدوات وتدابير لاحتواء أي مخاطر محتملة تنشأ من النظام المالي أو ترد إليه. وتضمنت التحركات الملحوظة زيادة في القروض العقارية للأفراد مع انخفاض نسبي للقروض المتعثرة. وفي الوقت الحالي ومقارنة بالعام السابق، تباطأ النمو في التمويل العقاري السكني الجديد المقدم من البنوك للأفراد، وهو ما يمكن أن ألجديد المقدم من البنوك للأفراد.

تشكل نقاط الضعف الناشئة من مخاطر الابتكار المالي تحدياتها الخاصة على استقرار النظام المالي، حيث ازداد عدد شركات التقنية المالية واستخدام المدفوعات الإلكترونية في المملكة بشكل سريع. لذلك، بذل البنك المركزي السعودي العديد من الجهود بهدف حماية القطاع المالي من الآثار السلبية للتقدم التقني، كما أصدر قواعد ولوائح إضافية في عام 2021م لتعزيز الابتكار والثقة في القطاع المالي.



1-1 الاقتصاد العالمي

1-1-1 نظرة عامة

واصل الاقتصاد العالمي تعافيه في عام 2021م مدعومًا بتدابير تيسيرية غير مسبوقة وارتفاع مستويات التحصين. وقد انعكس هذا التعافى في معدلات النمو الإيجابية التي سجلتها الاقتصادات المتقدمة والناشئة. ومـع ذلـك، تباطأ زخـم النمـو فـى الربعيـن الثالـث والرابـع من عام 2021م نتيجة تفشى سلالة أوميكرون الجديدة المتحورة من فيروس كورونا المستجد في العديد من الحول، مصحوبًا باضطـراب فـى سلاسـل التوريـد. وقـد تسارع نمـو الناتـج المحلـى الإجمالـى فـى الاقتصـادات الناشئة ليصل إلى %13.8 في الربع الثاني ثم تراجع بحدة في الربعين التاليين إلى %5.9 عاكسًا الأثر السلبي لحالة عدم اليقين والتعقيد في البيئة العالمية. ويمكن ملاحظة الاتجاه نفسه في الاقتصادات المتقدمة بالرغم من ارتفاع مستويات التحصين وضخامة الدعم المالي في تلك الاقتصادات (الشكل البياني 1-1-1). وقد أثرت حالة عدم اليقين العالمية في آفاق الاقتصاد لعام 2022م، حيث يُتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بوتيرة أبطأ مما كان عليه في عام 2021م ليسجل %3.6، وذلك حسب توقعات صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الأخير لشهر ابريل من عام 2022.

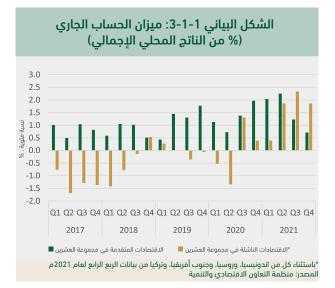


وانعكس التعافي الاقتصادي في كل مـن الاقتصادات المتقدمـة والناشـئة أيضًـا في مؤشـر مديـري المشـتريات (PMI) (الشـكل البياني 1-1-2). فقد شهد هذا المؤشـر في سـوق الصناعـات التحويليـة العالمـي تعافيـًا قويـًا وصـل إلـى أعلـى مسـتوياته عنـد حوالـي 56 نقطـة فـي شهر مايـو مـن عام 2021م، ظـل تقريبـًا عنـد هـذا المسـتوى طيلـة العـام.

كذلك ارتفع لقطاع الخدمات العالمي بشكل ملحوظ في الشهر نفسه ليصل إلى حوالي 58 نقطة، لكنه جاء على نمط أكثر تذبذبًا مدفوعًا بالتحديات المتمثلة في قيود سوق العمل وارتفاع مستويات أسعار السلع ومدخلات الصناعات التحويلية.



آدت الصدمات القطاعية المتعلقة بالاستجابات العالمية لجائحة فيروس كورونا المستجد إلى زيادة التذبذب في عجز الحساب الجارى وفائضه في عام 2021م، وبآثار غير متساوية على مستوى الاقتصادات المتقدمة والناشئة (الشـكل البيانـي 1-1-3). ويعـزي العجـز البالـغ %3.6 فـي الولايات المتحدة و%2.8 في المملكة المتحدة من الناتج المحلى الإجمالي في الغالب إلى اتساع العجز في حساب السلع وسط زيادة في الواردات لتلبية الطلب القـوى. وفـي المقابـل، سـجلت ألمانيـا وكنـدا وأسـتراليا فوائض في حسابها الجاري بلغت %7.6 و%0.2 و%3.6 على التوالي من الناتج المحلى الإجمالي، وكانت الفوائـض المسـجلة فـى كنـدا وأسـتراليا مدفوعـةً بصـورة رئيسـة بزيـادة صـادرات البضائـع والخدمـات، فـي حيـن كان الفائض المسجل في ألمانيا مدفوعًا بالزيادة في الدخل الاستثماري. وفي الأسواق الناشئة، كان العجـز في الحساب الجاري لتركيا والهنـد مدفوعًـا بصـورة رئيسـة بارتفاع واردات منتجات الطاقة، في حين ساهم تحسن كل من قطاع الطاقة وتحركات أسعار السلع في وصول الفائض في روسيا إلى حوالي %6.6 من الناتج المحلى الإجمالي في عام 2021م.



1-1-2 اتجاهات التضخم

جـاء التعافـي فـي النشـاط الاقتصـادي مصحوبًـا بضغـط تضخمـي مرتفـع بسـبب الاختناقـات فـي سلاسـل التوريـد وارتفاع أسـعار السـلع مقارنةً بالمسـتويات المنخفضة غير الاعتياديـة المسـجلة فـي النصـف الأول مـن عـام 2020م (الشـكل البيانـى 1-1-4).



فقد أدت وتيرة التعافي السريعة للصناعات التحويلية وسط ارتفاع الطلب بالتزامن مع نقص العرض إلى ازدياد أسعار الشحن، وهو ما أثر في مستويات الأسعار العالمية. ويمكن ملاحظة مستويات التضخم المرتفعة في الاقتصادات المتقدمة التي ارتفعت بوتيرة متسارعة، من %0.9 في فبراير عام 2021م إلى %4.3 في ديسمبر عام 2021م إلى %4.3 في ديسمبر عام 1202م إلى %1.4 في ديسمبر الناشئة زيادة من %8.5 إلى %12.9، وذلك في نفس الفترة (الشكل البياني 1-1-5). وقد تزداد حدة الضغوط التضخمية نتيجة للمخاوف المتزايدة بشأن إمـدادات الطاقة العالمية وارتفاع أسعار الأغذية وتكاليف الشحن وسط التوترات الجيوسياسية المتصاعدة، مما قد يؤدى

إلى مزيد من الارتفاعات في تكلفة المعيشة التي ستؤثر على الدخل الحقيقي للأسر. أدت هذه التطورات إلى ظهور حاجة عالمية لتغيير موقف السياسة النقدية وذلك للتخفيف من تلك الضغوط التضخمية المتصاعدة التي قد تكون صعبة في وقت ما تزال فيه العديد من الدول في مرحلة التعافى.



1-1-3 التطورات النقدية

أدت الضغوط التضخمية وتعافى النمو الاقتصادي في بعـض الاقتصادات إلى نشـوء ظـروف قـد تـؤدي إلى تشـديد السياسـة النقديـة بعـد فتـرة مـن التيسـير. فقـد تبنـت الولايـات المتحـدة سياسـة تيسـيرية، حيـث أبقـت أسـعار الفائـدة عنـد مسـتويات متدنيـة جـدًا تتـراوح بيـن 00 و0.25%، وقامـت أيضًا برفـع الميزانيـة العموميـة للاحتياطي الفيدرالي من 4.3 تريليون دولار في منتصف مارس 2020م إلى حوالي 8.5 تريليون دولار في نوفمبر 2021م. وقـد بـدأ الاحتياطـي الفيدرالـي، وفـق بياناتـه الرسـمية، تطبيـع سياسـته النقديـة¹، ومـن المتوقـع أن يستمر على ذلك خلال سنة 2022م. إضافةً إلى ذلك، آبقى البنـك المركـزي الأوروبـى علـى سـعر الفائـدة دون تغيير عند مستوى الصفر طوال عام 2021م. وللحد من التضخم، بـدأ الاتجـاه نحـو رفـع أسـعار الفائـدة فـى بعـض الأسواق المتقدمـة والناشئة، ومثال ذلك زيادة البرازيل والمكسيك وروسيا لأسعار الفائدة في نهاية عام 2021م. وبالنسبة لبعـض الاقتصـادات المتقدمـة، فقـد بـدأت بتطبيـع السياسـة النقديـة فـي شـهر يوليـو حيـث رفعت كوريا والمملكة المتحدة أسعار الفائدة بمقدار 0.25% و0.15%، على التوالي (الشـكل البياني 1-1-6).

[.] 1 أزاد الاحتياطي الفيدرالي سعر الفائدة لتكون ببين النطاق %0.75 إلى 1% في 16416 مايو 2022م وذلك بهدف الحد من التضخم وهذه الزيادة الثانية في سنة 2022م.





في فبرايـر 2021م، ارتفعـت أسـعار النفـط الخـام بأكثـر

من 13% على أساس شهري، وذلك وفقًا لتقرير أوبك

الشهري، مسجلة أعلى متوسط شهري منذ يناير

2020م (الشكل البياني 1-1-8). وارتفعت أسعار النفط

1-1-4 المالية العامة

معالجة أثر الجائحة وتسهيل تعافى الاقتصاد العالمي (الجدول 1-1-1). حيث تظهر الإجراءات المالية التي تم تقديرها من قبل خبراء صندوق النقد الدولى لعام 2021 زيادة متتالية في الإنفاق الإضافي في كل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة. بينما ظل دعم السيولة ثابت طوال الفترة المقدرة مع وجود زيادة طفيفة في عام 2021م. هذه التدابير المالية تعكس حاجة الحكومات إلى مزيد من التمويل، الذي أدى إلى ارتفاعات تاريخيـة في مستويات الديون السيادية في كل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة (الشكل البياني 1-1-7). وعلى الرغم من أن هذه المستويات قـد بـدأت فـى الانخفاض بشـكل طفيف في عام 2021، إلا أن صندوق النقد الدولي يتوقع أن تظل مستويات الدين مرتفعة لسنوات عديدة

1-1-5 أسواق الطاقة

واصلت السياسات المالية التيسيرية تأدية دور رئيس في قادمـة.

نتيجـة لتحسـن أساسـيات سـوق النفـط (الشـكل البيانـي 1-1-9) وأســواق العقــود المســتقبلية الإيجابيــة التــي توقعت انتعاشًا سريعًا للطلب. احتمالية تقييد إمدادات النفط العالمي أثرت كذلك في تحركات أسعار النفط، في حين أظهر تعديل الإنتاج من منتجي أوبك وخارجها توافقًا قويًا، وساهم في إعادة توازن السوق وعزز من الثقة فيه. ومع ذلك، كانت أسعار النفط حساسة تجاه حالة عدم اليقين التي تحيط بالتوقعات العالمية، خاصةً بعد ظهور متحور أوميكرون في الربع الرابع من العام، مما استلزم فـرض الإغـلاق الكامـل ووضـع قيـود علـى التنقل في بعض الاقتصادات. وأدى ذلك إلى انخفاض حاد في أسعار نفط برنت الخام في نوفمبر بلغ 13.81 دولارًا لتصل إلى متوسـط 70.57 دولارًا مقارنـة بسـعره

البالـغ 84.40 دولارًا فـي أكتوبـر. وقـد سـاهمت التوتـرات الجيوسياسية المتصاعدة في انتعاش الأسعار لتصل إلى

78 دولارًا في ديسـمبر.

الجدول 1-1-1: تدابير المالية العامة

(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)					
سيولة	دعم ال	الإنفاق الإضافي أو الإيرادات المفقودة		الفترة المقدرة	
الاقتصادات	الاقتصادات	الاقتصادات	الاقتصادات		
الناشئة في	المتقدمة	الناشئة في	المتقدمة		
مجموعة	في مجموعة	مجموعة	في مجموعة		
العشرين	العشرين	العشرين	العشرين		
3.0	15.6	2.8	7.0	في يونيو 2020م	
3.6	15.4	3.3	8.7	في سبتمبر 2020م	
3.2	15.7	4.0	13.3	في مارس 2021م	
3.3	15.7	4.3	14.6	في يونيو 2021م	
3.5	15.7	5.0	15.3	في سبتمبر 2021م	

المصدر: تدابير المالية العامة لصندوق النقد الدولي، أكتوبر 2021م







إضافةً إلى ذلك، شهدت أسواق الغاز الطبيعي تقلبات في عام 2021م، زادت من شدتها حالات الطقس غير الاعتيادية في بعض مناطق العالم وكذلك مشاكل في سلاسل التوريد. وكان الارتفاع في أسعار الغاز الطبيعي (الشكل البياني 1-1-10) بين أغسطس وسبتمبر مدعومًا بالطلب القوي على توليد الطاقة في ظل اشتداد موجات الحر، وتعافي النشاط الصناعي، وانخفاض إنتاج الطاقة من مصادر الطاقة المنافسة، وبعض القيود على التوريد. وفي الفترة القادمة، سيتأثر نمط أسعار الغاز الطبيعي بالتوترات الجيوسياسية المتصاعدة وما يرتبط بها من اضطرابات في التوريد.

1-1-6 تقييم الأصول

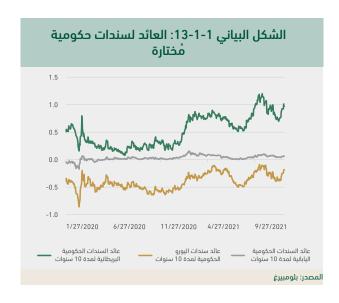
ساهم بحث المستثمرين عن العائد في بيئة ذات أسـعار فائـدة منخفضـة، مصحوبـةً برؤيـة متفائلـة للنمــو الاقتصادي، في الارتفاع التاريخي في تقييم الأصول في أسواق الأسهم. فقد سجلت أسعار الأسهم العالميـة ارتفاعات قياسية زادت من نقاط الضعف، وجعلت أسواق الأسهم أكثر عرضة لصدمات أسعار الفائدة، مما قـد يـؤدى إلى تصحيـح محتمـل لأسـعار الأصـول. وقـد تؤدى الانخفاضات الحادة في أسعار الأصول إلى اختلال السـوق أو نقـص السـيولة، كمـا حصـل فـي سـوق الديـن الحكومي في بداية عام 2020م (الشكل البياني 1-1-11). كذلك، انخفض مؤشر التقلب الضمنى على مـدى عام 2021م، مما يعكس توقعات أقـل للتقلبات فـي الاقتصاد الأمريكي وتوقعات إيجابيـة سـريعة (الشـكل البياني 1-1-12). ومع ذلك، فإن المخاوف بشأن ارتفاع أسعار الفائدة طويلـة الأجـل يمكـن أن تـؤدى إلـى زيـادة التقلب وإعادة تسعير الأصول.







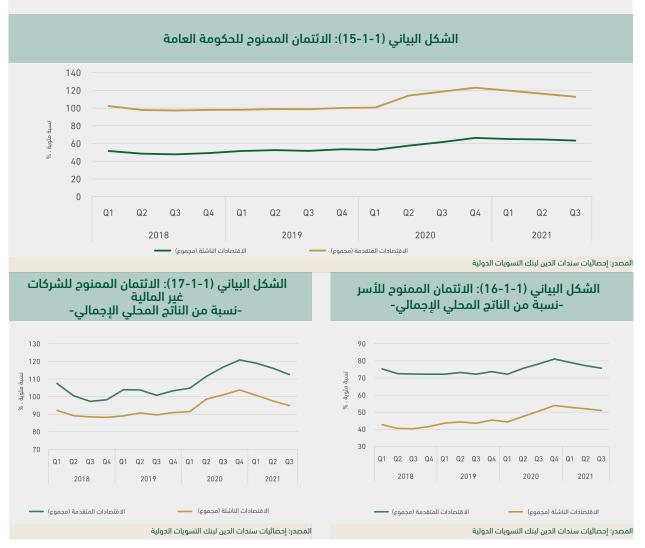
في بداية عام 2021م، انتعشت أسعار الفائدة طويلة الأجل بشكل كبير (الشكل البياني 1-1-13). وكان هذا الانتعاش مدفوعًا في المقام الأول بتوقعات المستثمرين بارتفاع التضخم ورفع أسعار الفائدة؛ حيث إنه لارتفاع معدل التضخم دور هام في تحديد التغير في سعر الفائدة الاسمي طويل الأجل (الشكل البياني 1-1-



الإطار 1-1: مستويات الدين

لازالت الجائحة تثقل كاهل المالية العامة، إذ تحملت الحكومات في جميع أنحاء العالم ديونًا كبيرة لدعم اقتصاداتها. وبالرغم من أن مستوى الدين العام والخاص قد انخفض طوال عام 2021م، فقد توقع صندوق النقد الدولي أن يظل مرتفعًا خلال السنوات الخمس المقبلة عند 20 نقطة مئوية تقريبًا فوق مستوى ما قبل الجائحة. وقد تسبب إصدار مبالغ كبيرة من الديون الجديدة استجابةً للجائحة في وصول نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021م إلى 65 في المئة في المتوسط للاقتصادات الناشئة لتبلغ 208 تريليون دولار. وبالنسبة للدول المثقلة بالديون، يمكن أن تقلل هذه المستويات من الحيز المالي وتحد من قدرة الحكومات على تقديم دعم إضافي للصدمات الاقتصادية في المستقبل. أما بالنسبة للاقتصادات المتقدمة، فقد أثارت الزيادة الكبيرة في الدين العام إلى ما يقارب %16 من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط في عام 2021م مخاوف بشأن استدامة الدين المتوسط إلى طويل الأجل (الشكل البياني 1-1-15).

نما إجمالي ديون الأسر والشركات بأعلى معدل سنوي خلال عقد، وذلك بين عامي 2020م و2021م (الشكلان البيانيان 1-1-16 و 1-1-71). وفي الاقتصادات الناشئة، سجلت ديون الأسر زيادة تاريخية لتصل إلى ما يقارب 52% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يثير مخاوف بشأن قدرة الأسر على سداد ديونها عند مواجهة ارتفاع حاد في أسعار الفائدة بسبب التشديد المتوقع للسياسة النقدية. بالإضافة إلى ذلك، يهدد تراكم ديون الأسر الدخل المتاح، إذ قد يؤثر تراكم الديون في الاستهلاك والنمو الاقتصادي في المستقبل.



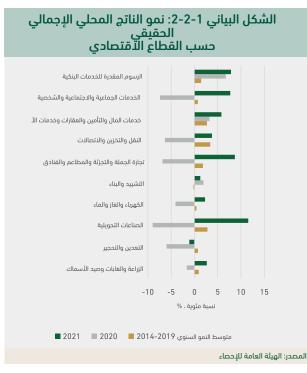
2-1 الاقتصاد المحلي

1-2-1 نظرة عامة

أظهر الاقتصاد السعودى تحسنًا في معظم مؤشرات الاقتصاد الكلى في عام 2021م تزامنًا مع تعافي العالـم مـن الآثـار الاقتصاديـة السـلبية لجائحـة فيـروس كورونا، ولـم يكـن لانتشـار السـلالات الجديـدة المتحـورة من فيروس كورونا أي تأثير سلبي إضافي على الاقتصاد المحلى. وتشير بيانات الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي للمملكة إلى نموه بنسبة %3.2 في عام 2021م مقارنةً بانخفاض نسبته %4.1 في عام 2020م. حيث سجلت الأنشطة النفطيـة نمـوًا بنسـبة %0.2 فـي عـام 2021م مقابل تراجع نسبته %6.6 في العام السابق (الشكل البياني 1-2-1). وتجدر الإشارة إلى أن مساهمة القطاع في نمو الناتج المحلى الإجمالي كانت سلبية في عامي 2019م و2020م، في حين بـدأ الناتـج المحلـي الإجمالي للأنشطة غير النفطية في إظهار علامات التحسن قبل تفشى فيـروس كورونـا. ويُعـزى تراجـع الناتـج المحلـي الإجمالي للأنشطة النفطية بشكل واضح إلى تخفيض الإنتاج النفطى وتأثير الجائحة على الطلب العالمي خلال تلك الفترة. ومع توقعات زيادة الإنتاج النفطى في عام 2022م، من المتوقع أن تعود الأنشطة النفطية لتكون محركًا رئيسًا لنمو الاقتصاد السعودي. من جهة أخرى، وفي ظل التوترات الجيوسياسية الحاليـة، مـن المحتمـل حدوث اضطراب في سلاسل التوريد والذي قد يؤدي إلى ظهور قنوات جديدة في تجارة الطاقة مما يشكل مخاطر على أسواق النفط عالميًا.



وسجلت الأنشطة غير النفطية أيضًا نمـوًا نسبته %4.9 في عام 2021م مقابل تراجـع نسبته %2.5 في العـام السـابق، ويْعـزى ذلـك إلـى عـودة الحيـاة لطبيعتهـا بعـد رفـع قيـود جائحـة فيـروس كورونـا واسـتئناف الأنشـطة الاقتصادية. وتجـدر الإشارة إلـى أن القطاعات التي كانت أشـد تأثرًا بالجائحة في عام 2020م سجلت أعلى معدلات للنمـو فـي عـام 2020م، إذ سـجل قطـاع الصناعـات التحويليـة وقطـاع تجـارة الجملـة والتجزئـة والمطاعـم والفنـادق وقطـاع الخدمـات الجماعيـة والاجتماعيـة والشخصية نمـوًا بنسـبة %1.16 و%8.7 على التوالـى (الشـكل البيانـى 1-2-2).



بالنظر إلى المستقبل القريب، ووفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد السعودي بنسبة %7.6 في عام 2022م، مدفوعًا في الأساس بالنمو الكبير في القطاع النفطي إلى جانب مستويات النمو القوية والمستدامة للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. حيث من المتوقع أن يسهم الاستمرار في تنفيذ رؤية المملكة 2030 في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. بالإضافة إلى ذلك، ومع ازدياد معدلات التطعيم بلقاح فيروس كورونا وتخفيف الإجراءات الاحترازية، أُعيد إطلاق موسم الرياض في المملكة في عام 2021م، وشهد الموسيم العديد من الفعاليات الدولية مثل: الحفلات الموسيقية والمعارض والعروض المسرحية والفعاليات الرياضية والتي ساهمت في دعم قطاع السياحة. ومن ناحية أخرى، من المتوقع في دعم قطاع السياحة. ومن ناحية أخرى، من المتوقع

أن يكون لبرنامـج خدمـة ضيـوف الرحمـن والـذي يهـدف إلى تيسير استضافة المزيـد مـن المعتمريـن والحجـاج من الخارج، بالإضافة إلى تطبيق مبادرات الإستراتيجية الوطنيـة للنقـل والخدمـات اللوجسـتية أثرهمـا الإيجابـي في قطاع النقـل والاتصـالات. ومـن المتوقـع أيضًـا أن تساهم مبادرة صندوق الاستثمارات العامة الوطنية لتطوير المجتمعات السكنية (روشين) والتي تهدف إلى بناء مجتمعات حضرية متكاملة عالمية المستوى في جميـع أنحـاء المملكـة العربيـة السـعودية، بالإضافـة إلـى برامـج الدعـم التـى تقدمهـا وزارة الإسـكان إيجابًـا فـى قطاع التشييد والبناء. كما يُتوقع أن يدعم برنامج تطوير القطاع المالي التمويل والنمو المستمر في الإقراض والمزيـد مـن عمليـات الطـرح العـام الأولـي فـي السـوق الرئيسية والسوق الموازية. وبشكل عام، من المتوقع أن تساهم هذه البرامج وغيرها من برامج تحقيق الرؤية في نمو الناتج المحلى الإجمالي غير النفطي في السنوات القادمـة.

2-2-1 الاتجاهات التضخمية

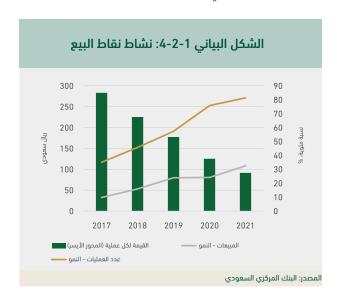
بلـغ متوسـط معـدل التضخـم فـي المملكـة العربيـة السعودية %3.1 في عام 2021م، حيث انخفـض المتوسـط السـنوي مـن %5.5 فـي النصـف الأول مـن العام إلى %0.73 في النصف الثاني منه بسبب تلاشي أثـر زيـادة ضريبـة القيمـة المضافـة فـي يوليـو مـن عـام 2021م (الشـكل البيانـي 1-2-3). وبالرغـم مـن عـدم تآثـر الأسعار فى المملكة بارتفاع معدلات التضخم العالمية بشـكل كبيـر، إلا أن متوسـط أسـعار الأغذيـة والمشـروبات ارتفـع بنسـبة %5.4 فـي عـام 2021م ويعـود ذلـك إلـي استيراد جزء كبير منها، وشهد كذلك قسم النقل ارتفاعًا واضحًا خلال السـنة بنسـبة %10.3 بسـبب ارتفـاع أسـعار البنزين في النصف الأول من عام 2021م. ومع ذلك، فقد استقرت الأسعار جزئيًا في أعقاب التوجيه الملكي لتثبيت سـقف أسـعار البنزيـن بـحءًا مـن شـهر يونيـو. أمـا في قسـم السـكن والمرافـق العامـة، وبالتحديـد فـي المجموعـة الفرعيـة الرئيسـة «أسـعار إيجـارات السـكن»، فقد ظل التضخم منخفضًا على الرغم من وجود انتعاش طفيف على أساس شهري مؤخرًا.

هناك عدد من العوامل التي تؤثر على التضخم عالميًا، منهـا التطــورات الدوليـة فـي الأســواق الماليـة ونشــاط الاقتصــاد العالمــي، وعوامــل محليـة مثــل: عــرض النقــود

والتغير في أسعار السلع المستوردة. وفي المملكة العربية السعودية، يأتي المصدر الرئيسي للتضخم مـن عوامل خارجية؛ وهو ما يمكن تفسيره بحقيقة أن المملكة العربية السعودية لديها اقتصاد مفتوح وتستورد معظم السلع مـن الخارج.



ارتفعت عمليات نقاط البيع بنسبة %81.3، وارتفعت المبيعات بنسبة %32.5 في عام 2021م (الشكل البياني المبيعات بنسبة %32.5 في عام 2021م (الشكل البياني نتيجةً للتغيير في سلوك المستهلك بعد فرض الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا، ونتيجةً أيضًا لزيادة عدد أجهـزة نقاط البيع بنسبة %40.5 لتصل إلى قرابة مليون جهـاز. وعنـد النظـر إلى معـدل الاستخدام، أي: متوسط عدد مرات استخدام كل جهـاز، يُلاحظ ارتفاع معدل الاستخدام بنسبة %29 مقارنةً بنمو نسبته %6.9 مفي العـام السـابق. وأدّى ارتفاع استخدام وسـائل الدفع في العـام السـابق. وأدّى ارتفاع اسـتخدام وسـائل الدفع الإلكترونيـة إلى انخفـاض عمليـات السـحب النقـدي مـن أجهـزة الصـراف الآلـى بنسـبة %7.5 خـلال عـام 2021م.



3-2-1 التطورات النقدية

ارتفعت المجاميع النقدية في عام 2021م مقارنة بالعام السابق، حيث سجلت القاعدة النقدية نموًا نسبته %1.0 في عام 2021م مقارنةً بنمـو نسـبته %8.6 في عـام 2020م. ونتيجـةً لزيـادة الإنفـاق الحكومـى وتوفيـر البنـك المركزي السعودي للسيولة الكافيـة، نمـا عـرض النقـود بمفهومه الواسع (ن3) بنسبة %7.4 بنهاية عام 2021م مقارنـةً بالعـام السـابق. وسـجلت الودائـع تحـت الطلـب، التي تشـكّل %58.9 مـن عـرض النقـود (ن3)، نمـوًا نسـبته 6% في عام 2021م مدعومة بشكل رئيس بارتفاع ودائع قطاعي الأعمال والأفراد. وانخفض النقد المتداول خارج البنوك بنسبة %0.9 في عام 2021م مقارنةً بنمو نسبته %9.1 في عام 2020م، مما أدى إلى نمو طفيف في عـرض النقــود بمفهومــه الضيــق (ن1)² نســبته %5.1 مقارنةً بنمـو نسبته %15.6 في العـام السـابق. وسـجلت المكونات الأخرى لعـرض النقـود (ن3)، مثـل: الودائـع الزمنيـة والادخاريـة والودائـع الأخـرى شـبه النقديـة (ن2)، معـدلات نمـو سـنوية إيجابيـة فـي عـام 2021م بلغـت 4.5% و33.6% على التوالي (الشكل البياني 1-2-5).



على الإستقرار النقدي. كذلك واصل البنك المركزي الحفاظ على سقف الاكتتاب الأسبوعي للبنوك المحلية في سندات البنك المركزي عند 10.0 مليار ريال لتعزيز كفاءة البنوك في إدارة سيولتها. ويوضح الشكل البياني 1-2-6 انخفاض متوسط سعر الفائدة بين البنوك السعودية (سايبور) لمدة ثلاثة أشهر إلى متوسط نسبته 0.8% في عام 2021م.



سجلت احتياطيات النقد الأجنبي للبنك المركزي السعودي ارتفاعًا طفيفًا بنسبة %0.38 في عام 2021م مقارنةً بالعام السابق، لتصل إلى 1,707 مليار ريال بنهاية عام 2021م. وتُستخدم احتياطيات البنك المركزي السعودي من النقد الأجنبي في الوفاء بالتزامات المملكة الخارجية ومدفوعات قيمة الواردات من السلع والخدمات، وتهدف هذه الاحتياطيات كذلك إلى المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي. وما تزال احتياطيات البنك المركزي السعودي من النقد الأجنبي القيد الأجنبي الأجنبي، حيث تغطي هذه الاحتياطيات ما مجموعه الأجنبي، حيث تغطي هذه الاحتياطيات ما مجموعه الأقود سفهومه الواسع (ن3).

1-2-1 سياسة المالية العامة

ارتفع إجمالي الإيرادات الحكومية في عام 2021م، ليبلغ ا 765.5 مليار ريال في عام 2021م، أي بزيادة قدرها 765.5 مقارنة بالعام السابق. وجاء هـذا الارتفاع نتيجـةً للتعافي الاقتصادي وزيادة الطلب العالمي على النفط، ويمكن ملاحظـة زيادة الطلب على النفط في ارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة بلغت %36.1 عن العام السابق. وارتفعـت كذلك الإيرادات غير النفطية لتصل

[.] و عرض النقود الذي يتكون من العملات المتداولة خارج المصارف والودائع تحت الطلب.

إلى 403.3 مليار ريال، أي بزيادة قدرها %9.4 مقارنة بعام 2020م. وظلت إيرادات ضريبة القيمة المضافة مكونًا رئيسًا للإيرادات غير النفطية، حيث شكلت الضرائب على السلع والخدمات ما نسبته %62.3 من الإيرادات غير النفطية في عام 2021م.

وفي المقابل، انخفض الإنفاق الحكومي في عام 2021م بنسبة %3.4 تقريبًا مقارنةً بالعام السابق، ليصل إلى 1.04 تريليون ريال. ومع ذلك، تجاوز الإنفاق الحكومي 1 تريليون ريال في عام 2021م وذلك للعام الرابع على التوالي. وارتفعت تعويضات العاملين، التي تمثل الحصة الأكبر من المصروفات الجارية، بنسبة %0.2 في عام 2021م لتبلغ 495.7 مليار ريال مقارنة بالعام السابق. وبلغت المصروفات الرأسمالية نحو 117 مليار ريال في عام 2021م، مسجلةً انخفاضًا قدره %24.4 عن العام السابق. وجاء هذا التراجع نتيجةً لخفض المخصصات المالية لبعض الأنشطة تحت إطار برامج تحقيق رؤية الرأسمالية أو تمديدها أو تأجيلها (الشكل البياني 1-2-7).



بلغ العجز المالي قرابة 73.5 مليار ريال (2.7% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021م، بانخفاض نسبته 71% مقارنةً بالعام السابق. وارتفع أيضًا دين المملكة في السنوات الأخيرة، وترجع الأسباب الرئيسة لذلك إلى انخفاض عائدات تصدير النفط وزيادة الإنفاق العام ودفع الحكومة جزءًا من رواتب القطاع الخاص خلال جائحة فيروس كورونا. ومع ذلك، انخفضت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي من %32.4 في عام 2020م إلى 30.0% في عام 2021م. ومن المتوقع أن تنخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلى الإجمالي الإجمالي بشكل أكبر في

عام 2022م بسبب الاستقرار المتوقع لمستويات الدين والنمـو المقـدر للناتـج المحلـي الإجمالـي (الشـكل البيانـي 2-1-8).



1-2-1 القطاع الخارجي

سجل الحساب الجاري فائضًا خلال عام 2021م، إذ تشير البيانات التقديرية إلى وجود فائض بلغ 166.2 مليار ريال مقابل عجز بلغ 85.6 مليار ريال في عام 2020م (الشكل البياني 1-2-9)، ويُعـزى السبب الرئيس لذلـك إلـى زيـادة عائدات النفـط.



سجل الحساب المالي تدفقًا للخارج بلغ 155.9 مليار ريال في عام 2021م، مقابل تدفق للداخل بلغ 90.2 مليار ريال في عام 2020م (الشكل البياني 1-2-10)، ويعزى ذلك إلى نمو الأصول الاحتياطية بمبلغ 6.4 مليار ريال والاستثمارات المباشرة، التي سجلت تدفقًا للخارج بقيمة 17.2 مليار ريال. وارتفع صافي حيازة الأصول المالية للسعوديين ليصل إلى 89.5 مليار ريال، مقارنة بمتوسط بلغ 40.4 مليار ريال خلال السنوات الخمسة

الماضية. من ناحية أخرى، سجلت استثمارات الحافظة ارتفاعًا في عام 2021م لتصل إلى 144.5 مليار ريال، مقارنة بزيادة قدرها 88.8 مليار ريال في عام 2020م، ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى زيادة إصدار السندات.

من المتوقع زيادة تحسن معدل التوظيف للسعوديين مع استمرار إصلاحات سوق العمل، مثل: سعودة عدد كبير من القطاعات، واستمرار حملة التطعيم ضد فيروس كورونا.



سجلت الصادرات نموًا بسبب ارتفاع أسعار النفط، حيث ارتفعت قيمة إجمالي الصادرات في عام 2021م بنسبة %18.9، في 12.3% وارتفعت الصادرات النفطية بنسبة %18.9، في حيـن انخفضت الصادرات غيـر النفطيـة انخفاضًـا طفيفًـا بنســــة %2.5.

سجلت الواردات ارتفاعًا تصاعديًا خلال عام 2021م، وهو ما عكس انتعاشًا في الطلب المحلي، إذ ارتفعت بنسبة 12% في عام 2021م مقارنة بعام 2020م، ويعـود السـبب الرئيـس فـي ذلـك إلـى اسـتمرار عـودة النشـاط الاقتصـادي فـى المملكـة.

1-2-6 سوق العمل

انخفض معـدل البطالـة خـلال عـام 2021م مقارنـة بعـام 2020م، حيـث انخفض معـدل البطالـة للسـعوديين إلـى 11. فـي عـام 2020م مـن %1.6 فـي عـام 2020م على خلفيـة التعافـي الاقتصـادي مـن جائحـة فيـروس كورونـا. وانخفض معـدل البطالـة بيـن الذكـور السـعوديين مـن %7.1 فـي عـام 2020م إلـى %5.2 فـي عـام 2021م، وتراجـع أيضًـا معـدل البطالـة بيـن الإنـاث السـعوديات مـن 20راجـع أيضًـا معـدل البطالـة بيـن الإنـاث السـعوديات مـن ارتفـاع معـدل المشـاركة مـن %51.2 فـي عـام 2020م إلـى %51.5 فـي عـام 2020م إلـى %51.5 فـي عـام 2020م إلـى

الإطار 1-2: تمكين المرأة في المملكة العربية السعودية

تضمنت رؤية المملكة 2030 مجموعة من المبادرات التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد، وتحقيق الاستقرار المالي، وتحفيز القطاع الخاص على خلق المزيد من فرص العمل للمواطنين، وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل. ومـن شـأن التمكيـن الاقتصادي للمـرأة تخفيـض معـدل البطالـة وتعزيـز الناتـج المحلـي الإجمالـي مـن خـلال زيـادة الأنشطة الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، سيسهم توظيف المرأة في تعزيـز الشمول المالي وقد يساهم بشكل علم في زيادة معدل الادخار والاستثمار وزيادة الطلب على الائتمان، الأمـر الذي سينعكس إيجابًا على الاستقرار المالـي.

حققت المملكة قفزات نوعية في مؤشرات الأداء الرئيسة المتعلقة بالمرأة، ومن ذلك نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل. وتدعم الإصلاحات والتشريعات التي تمـت في السـنوات الأخيرة بمـا يتماشـى مـع رؤيـة المملكـة 2030، أهـداف تمكيـن المـرأة، إذ تضاعفـت نسـبة مشـاركة المـرأة فـي سـوق العمـل مـن %17 إلـى %35.6 فـي السـنوات الخمـس الماضيـة، لتتجـاوز بذلـك مسـتهدف رؤيـة 2030 البالـغ %30.3

من المهم الإشارة إلى أن انضمام هذه النسبة من النساء السعوديات إلى القوى العاملة خفض معدل البطالة، إذ ارتفع معدل توظيف السعوديات باطّراد من %69 إلى %77.5 بين عامي 2017م و2021م، وانخفض معدل البطالة بينهن من %31 إلى %22.5 في نفس الفترة. والأهم من ذلك أن هذه الزيادة في معدل التوظيف لم تكن بفعل توظيف الحكومة للسعوديات، وإنما كانت زيادةً حقيقةً بقيادة القطاع الخاص. وفي واقع الأمر، انخفضت نسبة النساء السعوديات العاملات في القطاع العام بين عامي 2017م و2021م من %40.4 إلى %37.5، في حين تضاعفت نسبة السعوديات العاملات في القطاع الخاص من %29 إلى %61.2 في نفس الفترة.

بالإضافة إلى ذلك، ووفقًا لتقرير مجموعة البنك الدولي «المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2021»، تواصل المملكة العربية السعودية إحراز تقدم ملحوظ للعام الثاني على التوالي في دعم الفرص الاقتصادية للمرأة، ويقارن التقرير مستويات التمييز بين الجنسين في مجالي التنمية الاقتصادية وريادة الأعمال في 190 دولة. كشف التقرير أن المملكة سجلت 80 درجة من أصل 100 درجة، متقدمة عن الدرجة التي حققتها في عام 2020م البالغة 70.6 درجة، لتصبح واحدة من الحول المتصدرة على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تعد النتيجة الإجمالية للمملكة أعلى بكثير من المتوسط المسجل على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 51.5 درجة). ويؤكد تقدم المملكة قوة الإصلاحات التشريعية في الأنظمة واللوائح التي نُفذت في العام السابق، وتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مجالات التوظيف لتلبية احتياجات سوق العمل. وقد حققت المملكة الدرجة الكاملة في خمسة مؤشرات رئيسة من أصل ثمانية قاسها التقرير، وهي: التنقل، والمعاش التقاعدي، وريادة الأعمال، وبيئة العمل، والأجور، في حين حافظت المملكة على درجاتها في المؤشرات الثلاثة الأخرى وهي: الزواج، ورعاية الأطفال، والأصول. وتضع هذه النتائج المملكة في مصاف الاقتصادات المتقدمة المعروفة بالإصلاحات القانونية المرتبطة بالمرأة.

³ لمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمنصة الوطنية الموحدة.



2-1 القطاع البنكي

1-1-2 نظرة عامة

احتـل نمـو الائتمـان فـي القطـاع البنكـي مكانـةً محوريـة في دعم القطاع الخاص وهو ما مكّنه من تعزيز النمو الاقتصادي خلال مراحل تطور الجائحة الأكثر تحديًا. واستمر الائتمان في نمـوه في عـام 2021م، حيـث شهد القطاع نشاطًا حيويًا مدفوعًا بالقروض العقاريـة والمشاريع الحكوميـة المرتبطـة برؤيـة 2030. وواصلـت مؤشـرات السـلامة الماليـة إظهـار مسـتويات وافـرة مـن رؤوس المـال والسـيولة، ومسـتويات تعثـر منخفضـة، ومستويات ملائمة لتغطية المخصصات؛ وهذا ما يعكس متانـة القطـاع البنكـي خـلال العـام. عـلاوةً علـي ذلك، شهد عام 2021م أضخـم اندمـاج مصرفـی فـی المملكة تم بين البنك الأهلى التجارى ومجموعة سامبا المالية تحت مسمى البنك الأهلى السعودى، بالإضافة إلى ترخيـص بنكيـن رقمييـن (يرجـى الإطـلاع علـى القسـم 3-1 الابتكار المالى). وخلال العام، أصدر البنك المركزى العديـد مـن السياسـات كجـزء مـن اعتمـاده للإصلاحـات النهائيـة لبــازل 3، علــي أن تنفذهــا البنــوك وفقًـا للجــدول الزمنى المتفق عليه دوليًا في عام 2023م. ويتوقع أن يستمر القطاع في تسجيل نمـو صحى وأداء أفضـل مقارنةً بالعام السابق، وهـو مـا يعـزي إلـي التعافـي فـي النشاط الاقتصادي. ويتوقع أيضًا أن يستمر الائتمان في النمو في عام 2022م نظرًا لتحسن الظروف الاقتصادية لمعظـم القطاعـات الاقتصاديـة عـلاوةً علـي المبـادرات الحكومية المستمرة.

2-1-2 الأصول



تظل المطلوبات من القطاع الخاص مساهمًا رئيسًا 9.1% في نمـو الأصـول خـلال عـام 2021م، حيث تُمثّل 8.2% في من إجمالي نمـو الأصـول في القطاع مقابل 8.2% في العـام السـابق. وفي المقابل، انخفـض نمـو المطلوبـات من القطاع العـام من إجمالي الأصـول المصرفيـة بشـكل مستمر للعـام الثاني على التوالي ليصل إلى 2.0% بتراجع من 2.7% في عـام 2020م (الشـكل البيانـي 2-1-2).

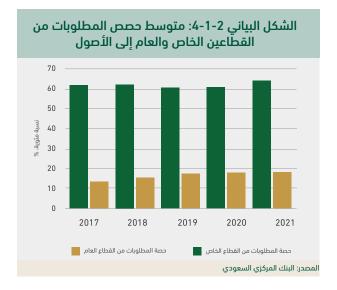


3-1-2 الائتمان

استمر الائتمان المصرفي في النمو بثبات خلال الأعوام الخمسة الأخيرة كونه مدعومًا بارتفاع هائل في النشاط العقاري، تحديدًا في قطاع الأفراد بدعم من المبادرات الحكومية لرفع نسبة تملك المساكن، مصحوبًا بنمو متوسط في القطاعات الأخرى. واستمرت الزيادة في عام 2021م بارتفاع إجمالي الائتمان بنسبة %15.5 مقارنة بنسبة %14.8 في عام 2020م (الشكل البياني معارنة بنسبة %14.8 في عام 2020م (الشكل البياني معادرة الإسكان الحكومية، شجعت السياسات النقدية الميسرة والداعمة على زيادة الاقتراض خلال العامين الأخيرين.



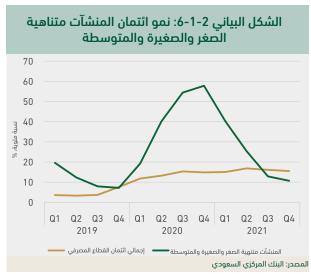
واصلت مطلوبات البنوك من القطاع الخاص حيازة 59.1% النصيب الأكبر من إجمالي الائتمان بارتفاع من 2020. وعلى في عام 2020. وعلى غرار ذلك، ارتفع نصيب الائتمان العام بنحو طفيف من 17.4% في 2020م إلى حوالي 17.6% في 12021م (الشكل البياني 2-1-4).



واصل ائتمان قطاع الشركات في القطاع البنكي نموه في 2021م تماشيًا مـع التعافي الاقتصادي للقطاع غيـر النفطـي. وكانـت التجارة التي مثلـت نسـبة %5.5 المساهم الأكبر في الائتمان البنكي لهـذا القطاع، يليها التمويـل بنسـبة %1.3. ويتضـح مـن الشـكل البياني (2-1-5) وجـود حركة متزامنة قوية بين الناتـج المحلي الإجمالي غيـر النفطـي والارتفاع فـي نمـو ائتمـان قطـاع الشـركات.



ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنسبة %10.7 في الربع الرابع مـن عـام 2021م علـى أسـاس سـنوي ليبلـغ 8.8 مليار ريال، بارتفاع من 170.4 مليار ريال في الربع الرابع مـن عـام 2020م. وتعـزى الزيـادة المسـتمرة في الإقـراض البنكي لتلك المنشآت إلى التعافي الاقتصادي في عـام 2021م إضافـة إلـى تدابيـر الدعـم المتخـذة مـن البنـك المركـزي السـعودي والهيئـة العامـة للمنشآت الصغيـرة والمتوسـطة «منشـآت» أطلقـت بنـك المنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة في عـام 2021م تماشـيًا مـع رؤيـة السـعودية 2030 بغيـة تحسـين بيئـة التمويـل للمنشـآت السـعودية الصغـر والصغيـرة والمتوسـطة.



^{4 «}منشآت» الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

واصل الائتمان الممنوح إلى قطاع الأفراد تسجيل نمو إيجابي في عام 2021م، مرتفعًا بنسبة %27.9 مقارنةً بمعـدل نمـو نسبته %26.9 في العـام السـابق. وعلى الرغـم مـن وجـود مؤشـرات بوجـود تباطـؤ في الإقـراض العقاري وفـق إحصاءات عام 2021م، إلا أن القـروض العقارية قـد استمرت في كونها المحرك الرئيس وراء نمو ائتمان قطـاع الأفـراد (الشـكل البيانـي 2-1-7). ويتوقع أيضًـا أن يسـتمر الإقـراض لقطـاع الأفـراد في النمـو في عام 2022م نظـرًا لتحسـن الظـروف الاقتصاديـة لمعظـم القطاعـات الاقتصاديـة عـلـوة علـى المبـادرات الحكوميـة المسـتمرة الراميـة إلـى رفـع نسبة تمـلـك المسـاكن.



4-1-2 متانة القطاع

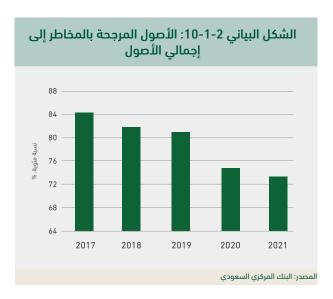
على الرغم من أن القطاع البنكي شهد زيادةً طفيفةً في القروض المتعثرة خلال عام 2020م، إلا أن المستويات العالية لرأس المال والسيولة في فترة ما قبل الجائحة وتدابير الدعم التي اتخذها البنك المركزي السعودي خلال فترة التراجع الاقتصادي وفرت قاعدة قوية للبنوك لمواصلة دعم طلب الاقتصاد للائتمان، مما أفضى إلى انخفاض مستوى القروض المتعثرة من 2.2% في عام انخفاض مستوى القروض المتعثرة من 2020م إلى %1.9 في عام 2021م. وبشأن نسبة تغطية القروض المتعثرة، فإنها ظلت مرتفعة في عام 2021م عند نسبة %134.4 مما يؤكد وفرة المخصصات في النظام البنكي بما يلبي حالات التدهور المستقبلية في جودة الأصول (الشكل البياني 2-1-8).



يتميز النظام البنكي في المملكة برأس المال مرتفع، حيث بلغت كفاية رأس المال فيه نسبة %19.9 في عام 2021 مقارنةً بنسبة %20.3 المسجلة عام 2020م (الشكل البياني 2-1-9). وعلى الرغم من هذا الانخفاض الطفيف النابع من ارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر، تظل هذه النسبة أعلى من المتطلب التنظيمي بقدر كبير.



بالرغم من نمو الأصول، استمرت نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر بالركيزة الأولى في الانخفاض لتصل إلى 73.3% في عام 2021م مقارنةً بنسبة 74.7% المسجلة عام 2020م، متأثرةً بالزيادة في القروض العقارية للأفراد ومراجعة أوزان المخاطر لانكشافات التمويل العقاري من قبل لجنة بازل بموجب إصلاحات بازل 3 (الشكل البياني 20-1-10).





سجلت جميع أنواع الودائع زيادة في عام 2021م، مع

استمرار الودائع تحت الطلب في كونها المساهم الأكبر

في نمو الودائع. وارتفع إجمالي ودائع القطاع العام

بنسبة %20.4 في عام 2021م، مدفوعًا بقـدر كبيـر

بارتفاع الودائع شبه النقدية والودائع الزمنية والادخارية

بنسبة %59.1 ونسبة %15.3 على التوالي. مـن جهـة

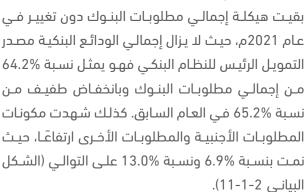
أخرى، ارتفع إجمالي ودائع القطاع الخاص بنسبة %4.7،

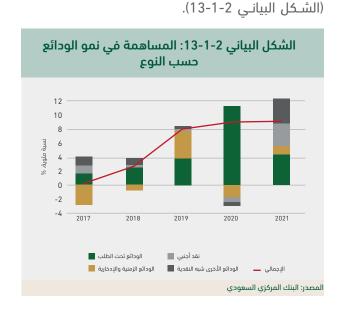
وهـو يتماشـي مـع نمـو الائتمـان فـي القطـاع الخـاص

المصدر: البنك المركزي السعودي

2-1-5 التمويل والسيولة

عام 2021م، حيث لا يزال إجمالي الودائع البنكية مصدر التمويل الرئيس للنظام البنكي فهو يمثل نسبة %64.2 مـن إجمالـي مطلوبـات البنـوك وبانخفـاض طفيـف مـن نسبة %65.2 في العام السابق. كذلك شهدت مكونات المطلوبات الأجنبيـة والمطلوبات الأخـري ارتفاعًـا، حيـث نمـت بنسـية %6.9 ونسـية %13.0 على التوالي (الشـكل



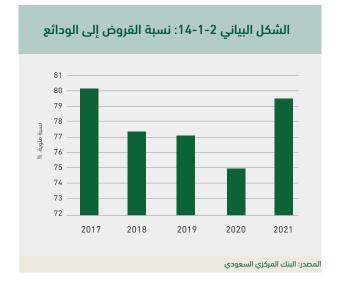




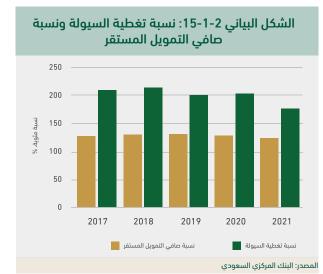
كان هناك تراجعًا طفيفًا في الحساب الرأسمالي كحصة من إجمالي المطلوبات من المتوسط البالغ 14.8% في الفترة 2016م2020-م إلى %14.4 في عام 2021م. ويرجع ذلك إلى ارتفاع في إجمالي المطلوبات بنسبة 10.0% في عام 2021م سببه الرئيس هو ارتفاع إجمالي الودائـع بنسـبة %8.3 (الشـكل البيانـي 2-1-12).

شـهدت نسـبة القـروض إلـي الودائـع، التـي تعــد إحــدي أدوات مراقبة مخاطر السيولة، ارتفاعًا خلال العام مـن 75% فـي 2020م إلـي79.5% فـي 2021م وهـي أعلـي بقليـل مـن المتوسـط البالـغ نسـبته %78.1 فـي الفتـرة 2020م2016-م. ويمكن عزو ذلك إلى الارتفاع في نمو الائتمان والإقراض العقارى علاوةً على انخفاض أسعار الفائدة. وتشير نسبة القروض إلى الودائع المنخفضة نسبيًا إلى مخاطر سيولة تمويل منخفضة على القطاع

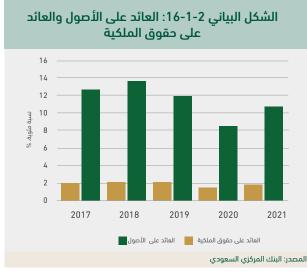
البنكي وحيـز رحـب لمنـح التمويـل (الشـكل البيانـي 2-1-14).



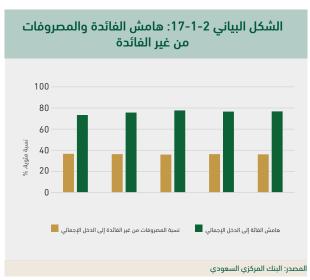
ظلت نسبة تغطية السيولة أعلى بكثير من المتطلب التنظيمي البالغة %100، مسجلةً %174.0 في عام 2021م. وسيظل وضع السيولة قصير الأجل للقطاع البنكي سليمًا نظرًا للزيادة المتوقعة في أسعار النفط في عام 2022م، التي من المتوقع أن تنعكس إيجابًا على السيولة مستقبلًا من خلال دعم نمو الودائع. من ناحية أخرى، انخفضت نسبة صافي التمويل المستقر قليلًا من %127.2 في عام 2020م إلى %121.7 في عام 2020م. وهذا يعني أن النظام قادر على تمويل التزاماته بمصادر تمويل أكثر استقرارًا بصفة مستمرة (الشكل البياني 2-1-15).



شهد العائد على الأصول ارتفاعًا في عام 2021م وصل إلى %1.5 مقابل %1.5 في العام السابق. كما شهد العائد على حقوق الملكية ارتفاعًا مماثلًا من %8.8 إلى 10.8 لنفس الفترة. ويعـزى هـذا الارتفـاع في الغالـب إلى زيـادة الربحيـة مـع تعافي الاقتصـاد المحلـي وإلـى زيـادة الطلـب علـى الرغـم مـن انخفـاض أسـعار الفائـدة (الشـكل البيانـى 2-1-16).



ظلت كلا المصروفات من غير الفائدة وهامش الفائدة دون تغيير نسبي في عام 2021م، مع زيادة طفيفة في هامش الفائدة من 76.5% في نهاية عام 2020م إلى 76.8% بنهاية عام 2021م. في المقابل، انخفضت المصروفات من غير الفائدة بشكل طفيف من 36.2% إلى 36.1% للفترة نفسها. وكما هـو مبين في الشكل البياني 2-1-17، كانت كلتا النسبتين مستقرتين خلال السنوات الخمـس الماضية.



[.] أسببة مخزون الأصول السائلة عالية الجودة إلى صافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة خلال فترة من ضغط السبولة مدتما 30 يومًا.

الإطار 2-1: أدوات السياسات الاحترازية الكلية للبنك المركزي السعودي

تحافظ السياسة الاحترازية الكلية للبنك المركزي على إطار عمل فعال لتعزيز النمو والاستقرار في النظام المالي. على سبيل المثال، تبنى البنك المركزي حين مواجهته لأزمة فيروس كورونا المستجد نهجًا استباقيًا لضمان توافر الخدمات المالية الحيوية اللازمة للنمو الاقتصادي. وفيما يلي مجموعة الاحترازات الكلية الرئيسة المستخدمة في البنك المركزي:

يخضع رأس المال للحد الأدنى من المتطلبات التالية: - يجب أن تشكل الأسهم العادية من الفئة الأولى ما نسبته %4.5 على الأقـل من الأصـول المرجحـة بالمخاطـر. - يجب أن يشكل رأس المال من الفئة الأولى %6 على الأقـل من الأصول المرجحة بالمخاطر. - يجب أن يشـكل رأس المـال مـن الفئـة الأولى + رأس المـال مـن الفئـة الثانيـة (أي إجمالـي رأس المـال التنظيمـي) ما نسبته %8 على الأقـل مـن الأصـول المرجحـة بالمخاطـر، باسـتثناء احتياطيـات رأس المـال وفقـًا لبـازل 3.	نسبة كفاية رأس المال
0% من الأصول المرجحة بالمخاطر.	هامش رأس المال المطلوب لمواجهة التقلبات الدورية
يشكل ما نسبته %2.5 من الأصول المرجحة بالمخاطر، ويستوفى من الأسهم العادية من الفئة الأولى.	هامش رأس المال التحوطي
هناك نسبتان للرافعة المالية: - نسبة الرافعة المالية لبازل، وهي نسبة الفئة الأولى لرأس المال إلى إجمالي الانكشافات، الذي يساوي % بحد أدنى. - بموجب نظام مراقبة البنوك السعودي، يجب ألا تتجاوز التزامـات ودائـع البنـوك خمسـة عشـر ضعـف احتياطياتهـا ورأس مالهـا المسـتثمر.	نسبة الرافعة المالية
تُعيَّن البنوك المحلية ذات الأهمية للنظام المالي وتُحدد الرسوم الإضافية لرأس المال على أساس سنوي، وتتراوح الرسوم الرأسمالية الإضافية من %5.5 إلى %2.5. وفي عام 2021م، صُنفت خمسة بنوك سعودية على أنها بنوك محلية ذات أهمية للنظام المالي.	المتطلبات الرأسمالية الإضافية على البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية
يتم تحديدها على مستوى ثابت: %1 على صافي التركز الائتماني القائم.	المخصصات العامة
تكون مبنية على متطلبات المعيار التاسع من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.	المخصصات الديناميكية
تكون النسبة على الودائع تحت الطلب %7، و على الودائع الزمنية والادخارية %4.	متطلبات الاحتياطي
يلزم البنوك أن تحتفظ، بحد أدنى وعلى أساس مستمر، بأصول سائلة عالية الجودة تساوي %100 من صافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة خلال فترة ضغط مدتها 30 يومًا.	نسبة تغطية السيولة
يلزم البنوك الحفاظ بصفة مستمرة على نسبة تمويل ثابتة لا تقل عن %100 فيما يتعلق بتكوين أصولها.	نسبة صافي التمويل المستقر
يجب على البنوك أن تُبقي على نسبة القروض إلى الودائع الموزونة عند نسبة %90.	نسبة القروض إلى الودائع
يجب أن تحافظ البنوك بنسبة (الأصول السائلة/الودائع) بحد أدنى %20.	نسبة السيولة الخاصة بالبنك المركزي السعودي
— القرض العقاري: ≤ 90% من قيمة المسكن الأول للمواطنين. — القروض العقارية الأخرى المقدمة من البنوك: ≤ %70 من قيمة المسكن الثاني. — القروض العقارية الأخرى المقدمة من شركات التمويل: ≤ %85 من قيمة المسكن الثاني.	الحد الأقصى لنسبة التمويل العقاري
يختلف الحد تبعًا لمستوى دخل العميل وإجمالي التزاماته. لمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على «مبادئ التمويل المسؤول للأفراد» المنشورة على موقع البنك المركزي.	نسبة الدين إلى الدخل
يختلف الحد تبعًا لنوع الطرف المقابل وحجمه.	حد الانكشاف
يلزم الحصول على موافقة البنك المركزي قبل الإقراض بعملة أجنبية في حالات المقيمين غير السعوديين والتسهيلات الائتمانية المشتركة (مقياس نوعي).	الانكشاف الأجنبي

2-2 قطاع التأمين

2-2-1 نظرة عامة

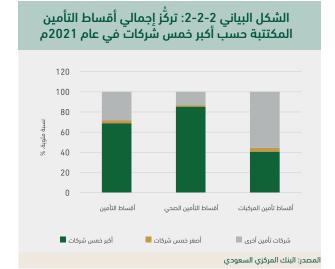
أطلق قطاع التأمين العديد من المنتجات الجديدة في عـام 2021م، مثـل تأميـن السـفر للمواطنيـن المسـافرين إلى الخارج، والتأمين على الطـرود، والتأميـن علـى المركبات ذاتيـة القيادة. ومـن المتوقـع أن يسـاعد تنويـع المنتجـات شـركات التأميـن علـى توسـيع نطـاق تغطيـة السوق وتحسين الأداء المالى. إضافة إلى ذلك، أبرمت شـركتا الجزيـرة تكافـل تعاونـى وسـوليدرتى السـعودية للتكافل صفقة اندماج. ويعدّ هذا الاندماج الثالث الـذي يشـهده قطـاع التأميـن خـلال العاميـن الماضييـن، لينخفض عـدد الشـركات فـى قطـاع التأميـن وإعـادة التأمين إلى 29 شـركة بنهايـة عـام 2021م. مـن المتوقــع أن تساعد عمليات الاندماج والاستحواذ القطاع في أن يصبح أكثر تنافسية ومتانة، نظرًا لتكوين شركات تأمين كبـرى تتمتـع بقاعـدة رأسـمالية أكبـر وبقـدرة أوسـع علـى التطوير والابتكار، كما تمكـن قطـاع التأميـن مـن حفـظ حقـوق الأطـراف المؤمـن لهـم بشـكل أفضـل، بالإضافـة إلى تحسين جودة الخدمات وخفض النفقات من خلال وفورات الحجم مما ينعكس بشكل إيجابي على القطاع المالي وعملائه والمستفيدين مـن التأميـن.

ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة بنسبة %8.4 في عام 2021م ليصل إلى 42 مليار ريال. وجاءت هذه الزيادة نتيجة لارتفاع نسبته %10 في قطاع التأمين الصحي و%15.4 في قطاعات التأمين الأخرى. ومع ذلك، انخفضت أقساط التأمين على المركبات بنسبة %2.3، ويُعزى ذلك إلى الانخفاض المستمر في متوسط أقساط تأمين المركبات (الشكل البياني 2-2-1).



2-2-2 التركز في القطاع

استمر نشاطا التأمين الصحى وتأمين المركبات في حفاظهما على النصيب الأكبر من إجمالي الأقساط المكتتبة في قطاع التأمين، حيث مثلا سويًا ما نسبته 79.2% مـن إجمالـي أقسـاط التأميـن المكتتبـة فـي عـام 2021م. وارتفعـت حصـة التأميـن الصحـى بشـكل طفيـف إلى %59.7 خـلال عـام 2021م مقارنـة بنسـبة %58.9 في عام 2020م. وفي المقابل، انخفضت حصة تأمين المركبات مـن إجمالـي أقسـاط التأميـن المكتتبـة مـن 21.6% في عام 2020م إلى %19.4 في عام 2021م. إلى جانب ذلك، يواجه قطاع التأمين بعض مخاطر التركز، إذ استحوذ نشاط التأمين الصحي على أعلى نسبة تركز من إجمالي الأقساط المكتتبة، ويتأثر أداء السوق بشكل رئيس بأكبر خمـس شـركات تأميـن شـكلت مـا نسـبته 88.8% مـن إجمالـي أقسـاط التأميـن المكتتبـة فـي عـام 2021م. واستحوذت أكبر خمس شركات في القطاع على نسبة %85.3 من أقساط التأمين الصحى و%40.7 مـن أقسـاط تأميـن المركبـات (الشـكل البيانـي 2-2-2).



خلال عام 2021م، بلغت نسبة الأقساط المكتتبة في القطاع عن طريق وسطاء ووكلاء التأمين 43.6% من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، مسجلةً بذلك زيادة طفيفة عن نسبة 41.6% في عام 2020م. وكان التأمين الصحي هو المجال الأقل اعتمادًا على وسطاء ووكلاء التأمين، في حين بلغت مساهمة تأمين الممتلكات والتأمين ضح الحوادث من إجمالي أقساط التأمين المكتتبة 65% في عام 2021م، بانخفاض طفيف مقارنة بنسبة 67.8% في عام 2021م، وهو المجال الذي يعتمد بشكل كبير على وسطاء ووكلاء التأمين (الشكل البياني 2-2-3).





ارتفعـت نسـبة الخسـارة الإجماليـة للقطـاع مـن %76.6 في عام 2020م إلى 83.4% في عام 2021م. وتقيس

نسبة الخسارة صافى الخسائر المتكبدة نسبةً إلى صافى

أقساط التأمين المتحصلة. وقد ارتفعت نسبة الخسارة

للتأمين الصحى إلى %86.7 ولتأمين المركبات إلى

82.4% في عام 2021م، مقارنة بنسبة 82.5% ونسبة

66.6% على التوالي في عام 2020م. من جهـة أخرى،

سجلت نسبة الخسارة لتأمين الممتلكات والتأمين ضد

الحوادث انخفاضًا نسبته %34.8 في عام 2021م مقارنةً

2-2-3 عمق التأمين وكثافته

ارتفعـت مسـاهمة قطـاع التأميـن فـي الناتـج المحلـي الإجمالي إلى %1.34 في عام 2021م مقارنة بنسبة 1.47% في عام 2020م. وفي الوقـت نفسـه، زادت مساهمة القطاع في الأنشطة غير النفطية بشكل طفيف مـن %2.90 فـي عـام 2020م إلـي %2.95 فـي عـام 2021م، مدعومًـا بارتفـاع التأميـن الصحـي (الشـكل





الشكل البياني 2-2-4: عمق التأمين وكثافته 4.5 1 200 4.0 3.5 1.150 3.0 2.5 ₹ 1.100 2.0 1.5 1.0 0.5 950 2017 2018 2019 2020 أقساط التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي كثافة التأمين (المحور الأيمن) --أقساط التأمين إلى الأنشطة غير النفطية المصدر: البنك المركزي السعودي

بلغ صافى المطالبات المتكبدة على شـركات التأميـن 27.4 مليار ريال في عام 2021م، بزيادة قدرها %13 مقارنة بعام 2020م. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بارتفاع بنسبة %10 في المطالبات المتكبدة للتأمين الصحى ونسبة %20 في المطالبات المتكبـدة لتأميـن المركبـات (الرسـم البيانـي 2-2-5).

على الرغم مـن تسـجيل انخفـاض طفيـف بنسـبة %4.4 في عام 2021م، إلا أن النسبة الإجماليـة للمـلاءة المالية لقطاع التأمين ظلت أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية، إذ بلغت نسبة رأس المال المتاح %173.4 من متطلب رأس المـال بنهايـة عـام 2021م ممـا يشـير إلـي متانـة القطـاع العاليـة (الرسـم البيانـي 2-2-7).

2-2-4 متانة القطاع





شهدت الاحتياطيات الفنية ارتفاعًا في عام 2021م قد يُعزى إلى الارتفاع في إجمالي مصاريف المطالبات إلى إجمالي الاحتياطيات الفنية بنسبة %7.6 وارتفع احتياطي الأقساط غير المكتسبة بنسبة %1.3 واحتياطي المطالبات القائمة بنسبة %4.5 في حين انخفض احتياطي مصروفات تعديل الخسائر بنسبة %4.3 بنهاية عام 2021م (الشكل البياني 2-2-8).



شهدت الربحية الإجمالية لقطاع التأمين انخفاضًا في عام 2021م، وسجل القطاع خسائر طفيفة بلغت 47 مليون ريال، حيث انخفض كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ليبلغا %0.07- و %0.25-على التوالي. ويمكن أن يُعـزى الانخفاض بشـكل رئيـس إلى النتائج السلبية التي حققتها شركات التأمين الصغيرة خـلال عـام 2021م، فـي حيـن اسـتمرت شـركات التأميـن الكبيـرة فـي تحقيـق نتائـج إيجابيـة (الشـكل البيانـي 2-2-9

والشكل البياني 2-2-10).



انخفض صافي الدخل بنسبة %103.3 رغم أن دخل الاستثمار قد شهد ارتفاعًا بنسبة %83.7 نتج هذا الانخفاض عن الانخفاض عن الانخفاض في الدخل من العمليات، ويُعزى في الغالب إلى زيادةٍ في نسبة الخسارة، التي قد يرجع سببها إلى عوامل متعددة تؤثر بشكل رئيس في نشاطي تأمين المركبات والتأمين الصحي، منها المطالبات التي تعود إلى مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا، وتأثير تأجيل العلاجات الطبية، والتغيرات في العوامل الموسمية للمطالبات بسبب قيود

وشهد عام 2021م نشر اللقاح على نطاق واسع وتخفيف القيود المتعلقة بجائحة فيروس كورونا، وتلك محفزات مهمة ساعدت في دفع الانتعاش الاقتصادي، وتتوقع معظم شركات التأمين تعافيًا اقتصاديًا متسارعًا، واستثمارات إضافية في التقنية الرقمية في عام 2022م. وتتضمن التحديات التي تواجه شركات التأمين العقبات الاقتصادية، ومنها التضخم المستدام المحتمل، وكذلك التحديات ذات الصلة بالبيانات والتحليلات المحسنة بالإضافة إلى المهارات والكفاءات. وستعتمد مواجهة هذه التحديات على مدى فعالية إدارة شركات التأمين لرأس المال البشري، والاستثمارات في التقنية الحديدة.

3.2 قطاع شركات التمويل

2-3-1 نظرة عامة

شهد قطاع شركات التمويل نمـوا في عـدد الشركات ورؤوس الأمـوال خـلال عـام 2021م بعـد التحديـات التـي واجههـا فـي عـام 2020م جـراء جائحـة فيـروس كورونـا. فقـد بلـغ عـدد شـركات التمويـل المرخصـة النشـطة 43 شـركة فـي نهايـة عـام 2021م بالإضافـة إلـى شـركتي تسـجيل إيجـارات وثلاثـة شـركات لأنشـطة الدعـم المالـي. وكان هنـاك ارتفـاع كبيـر فـي رأس المـال المحفـوع، إذ بلـغ 6.9 مليـار ريـال، ويشـمل ذلـك الشـركة السـعودية لإعـادة التمويـل العقـاري، مقابل 14.3 مليـار ريـال فـي عـام لاعـادة التمويـل العقـاري، مقابـل 14.3 مليـار ريـال فـي عـام والتـي تضمنـت برنامـج الدعـم الحكومـي ومبادراتـه والتـي تضمنـت برنامـج تأجيـل الدفعـات وبرنامـج التمويـل المضمـون، مـن تأثيـر الجائحـة علـى شـركات التمويـل.

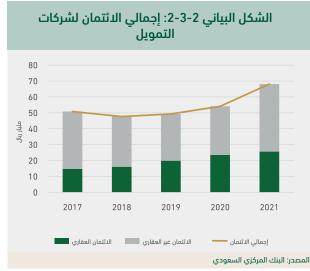
2-3-2 الأصول

ارتفع إجمالي أصول شركات التمويل بشكل كبير خلال عام 2021م، حيث حققت نمواً بنسبة %17.5 لتبلغ 53.5 مليار ريال في عام 2020م. وتُعزى هذه الزيادة في الغالب إلى الارتفاع في الأصول غير العقارية بقيمة 7.7 مليار ريال عن العام السابق (الشكل البياني 2-3-1). وقد ساهم ازدياد عدد الشركات المرخصة في ارتفاع إجمالي الأصول، مع ارتفاع في إجمالي رؤوس أموال شركات التمويل في عام 2021م. علاوة على ذلك، يساهم نمو حجم شركات التمويل في إلمالي.



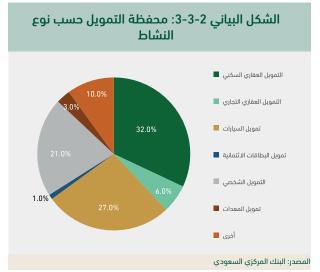
3-3-2 الائتمان

ارتفعـت القـروض المقدمـة مـن شـركات التمويـل بشـكل كبير في عام 2021م لتصل إلى 68.1 مليار ريال، مقابل 54.1 مليار ريال في عام 2020م (الشكل البياني 2-3-2). وتُعزى هـذه الزيادة إلى ارتفاع الائتمان العقاري بنسبة 8.9% في عام 2021م، حيث بلغ 25.6 مليار ريال مقارنةً بمبلغ 23.5 مليار ريال في عام 2020م، وكذلك ارتفاع الائتمان غيـر العقـارى بنسـبة %38.8 ليبلـغ 42.5 مليـار ريال. وساهمت المبادرات الحكومية (مثل برنامج سكني) والطلب المتزايد على القروض العقارية على مـدى السـنوات الأربـع الماضيـة فـي اسـتمرار ارتفـاع الائتمـان العقاري في شركات التمويل خلال عام 2021م، كما هي الحال مع برامج دعم البنك المركزى السعودى المقدمة إلى البنوك وشركات التمويل أثناء جائحة كورونا، وأدى ذلك أيضًا إلى زيادة الائتمان غير العقاري. تُقدم شركات التمويل حوالي %3.0 من إجمالي الائتمان المقدم في النظام المالي، لـذا يظـل خطرهـا منخفضًا على النظـام المالي بشكل عام.



شكلت القروض الفردية معظم محفظة الإقراض، حيث مثلت 75.3% من إجمالي قروض المحفظة التمويلية في عام 2021م، وتبعتها القروض المقدمة إلى المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إذ شكلت القروض المقدمة إلى الشركات الأخرى غير المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة 3.2%. وبالنظر إلى أن غالبية القروض في شركات التمويل مخصصة للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، فإن مخاطر التخلف عن السحاد أعلى منها في المؤسسات المالية الأخرى مثل النبوك.

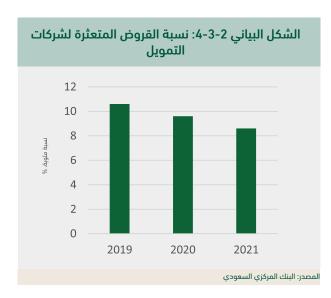
علاوة على ذلك، شكلت القروض العقارية السكنية غالبية محفظة شركة التمويل. فبحلول نهاية عام 2021م، استحوذ التمويل العقاري السكني على 32% من إجمالي المحفظة، في حين شكل تمويل السيارات ما نسبته %27، والتمويل الشخصي %21. وبلغت نسبة التمويل العقاري التجاري %6 ونسبة تمويل بطاقات الائتمان %1 (الشكل البياني 2-3-3). وقد يزيد هذا من مخاطر التركز مع زيادة الإقراض العقاري في محفظة شركات التمويل.



لا يزال الدين هـو المصـدر الأكثر شيوعًا لتمويل شـركات التمويل. وقد تؤثر التغييرات التنظيمية المستقبلية على تنوع مصادر التمويل، وتؤدي إلى رفع نسب الدين. وقد ظـل تكوين التمويل مستقرًا نسـبيًّا، حيـث شـكل الدين 57% مـن الإجمالي، فـي حيـن شـكل رأس المـال %31، وشـكلت الاحتياطيات والمخصصات %12.

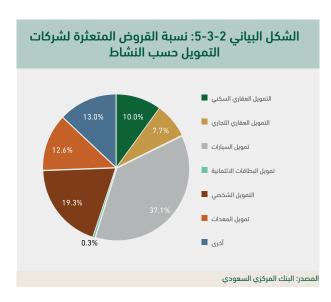
2-3-2 متانة القطاع

انخفضت نسبة القروض المتعثرة لشركات التمويل انخفاضًا طفيفًا في عام 2021م، حيث بلغت %8.6 مقارنة بنسبة %9.6 في عام 2020م. وقد يرجع هذا الانخفاض إلى انتعاش الاقتصاد وبرامج الدعم الحكومي، مثل برنامج تأجيل الدفعات. ويعود التراجع الحالي في نسبة القروض المتعثرة إلى العديد من الأساليب والإجراءات التي تبناها البنك المركزي وشركات التمويل (الشكل البياني 2-3-4). إضافة إلى ذلك، يراقب البنك المركزي بانتظام القروض المتعثرة وحالات التخلف عن الوظيفية اللازمة، مثل إدارة المخاطر وإتاحة الائتمان وتحصيل الديون ولوائح تنظيم التمويل. وفي المقابل، ومحكلة القروض.



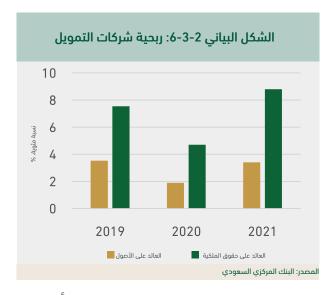
عند النظر إلى القروض المتعثرة حسب القطاعات، يُلاحظ أن الحصة الأكبر من هذه القروض تعود إلى قطاع الأفراد، إذ بلغت نسبتها %52 في عام 2021م، تليها المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنسبة %37، والشركات الأخرى غير المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنسبة %11. ويُشير المتيل الزائد لقروض غير الأفراد في محفظة القروض المتعثرة إلى مستوى مخاطرها. ومع ذلك، ظل المعدل الإجمالي للقروض المتعثرة ضمن المستويات الطبيعية البحمالي للقروض المتعثرة ضمن المستويات الطبيعية البنك المركزي السعودي، مثل برنامج تأجيل الدفعات، التي كانت بمثابة طوق نجاة مالي للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مما حال دون ازدياد القروض المتعثرة بصورة أكبر.

بالإضافة إلى ذلك، شكلت قروض تمويل السيارات غالبية القروض المتعثرة في عام 2021م، حيث سجلت نسبة %37.1 من إجمالي القروض المتعثرة لشركات التمويل، تليها قروض التمويل الشخصي بنسبة %12.6 والقروض الأخرى بنسبة %12.6 والمعدات بنسبة %12.6 وعلى الرغم من أن قروض تمويل السيارات تمثل معظم القروض المتعثرة، فإن عقود الإيجار المنتهي بالتمليك تشكل مخاطر أقل من أشكال الإقراض الأخرى، إذ يمتلك المقرضون الأصول التي يمكن تصفيتها لتعويض الخسائر (الشكل البياني 2-3-5).





في عام 2021م، سجلت 30 شركة تمويل أربحًا بقيمة 2.1 مليار ريال، وزادت الربحية الإجمالية للقطاع لتصل إلى 1.8 مليار ريال، على الرغم من أن سبع شركات تمويل غير عقاري سجلت خسارة إجمالية تبلغ 0.26 مليار ريال. إلى جانب ذلك، بلغت نسبة العائد على حقوق الملكية 8.8% والعائد على الأصول 3.4% في عام 2021م، مقارنة بنسبة 4.7% ونسبة 1.9% على التوالي في العام السابق. (الشكل البياني 2-3-6).



ظلت نسب الرافعة المالية لشركات التمويل أقل من الحد الأعلى الذي وضعه البنك المركزي. ويبلغ هذا الحد ثلاثة أضعاف لشركات التمويل غير العقاري وخمسة أضعاف لشركات التمويل العقاري يمكن زيادتها بعد الحصول على موافقة البنك المركزي. فقد ارتفعت نسبة الرافعة المالية بشكل طفيف من 1.93 مرة في عام 2020م، أي أنها لا تزال في نطاق المستويات المقبولة (الشكل البياني 5-3-7).

2-4 السوق المالية

1-4-2 نظرة عامة

تواصل السوق المالية السعودية تحسنها عقب تعرضها للآثار الأوليـة لجائحـة فيـروس كورونـا المسـتجد خـلال النصف الأول مـن عـام 2020م، وهـذا يأتـي تماشـيًا مـع تعافى نمـو الاقتصـاد المحلـى. بالإضافـة إلـى ذلك، شهدت أسواق الأسهم والدين تحسينات في الإطار التنظيمي خلال عام 2021م. وقد وضعت هيئة السوق الماليـة هـذا الإطـار بهـدف تحسـين السـوق الماليـة فـي المملكة، مما أسهم في زيادة فعالية السوق وجذب مستثمرين أكثر. وأطلـق برنامـج تطويـر القطـاع المالـي في عام 2021م خطته ومبادراته المختلفة للفترة 2021م-2023م، وهـي قائمـة علـي أهـداف متنوعـة منها زيادة عدد المنتجات المتاحة في سوق المشتقات وإجراء الأبحـاث على الإجـراءات التـى تمكّـن أسـواق المعادن والسلع والمنتجات مـن العمـل. إضافـة إلـى ذلك، يتم ضمـن مبـادرة برنامـج تطويـر القطـاع المالـي بحث جدوى إنشاء مؤشر للصناديق الاستثمارية، وكذلك إعداد إطار نظامى لشركات البنية التحتية للسوق المالية السـعودية، والتعليمـات والشـروط لوضـع وثيقـة تأميـن لتغطية الأخطاء المهنية الصادرة عن مراجعي الشركات الخاضعـة لرقابـة هيئـة السـوق الماليـة.

2-4-2 سوق الأسهم

ارتفع مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) بنحو 2,592 نقطة ليغلق عند مستوى 11,282 نقطة بنهاية عام 2021م، مسجلًا نمواً نسبته %29.8 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق. وقد يعـزى تعافـي سـوق الأسـهم فـي المملكـة بنهايـة عـام 2021م إلـى التعافـي القـوي للاقتصـاد السـعودي والنشـاط الاقتصـادي طـوال العـام نتيجـة تخفيف قيـود مكافحـة الجائحـة وتقديـم اللقاحـات.

انخفض مكرر الربحية إلى 20.6 ضعفًا بحلول نهاية عام 2021م، مقارنة بـنحو 29.2 ضعفًا في نفس الفتـرة مـن العـام السـابق؛ ويعـزى الانخفـاض إلى تحسـن الأربـاح المسـجلة فـي عـام 2021م مقارنـة بالعـام السـابق. وانخفضـت مضاعـف السـعر إلـى القيمـة الدفتريـة بشـكل طفيـف بنهايـة عـام 2021م، مسـجلة 4.1 مقارنـة بـ 4.4 فـى العـام السـابق. ومـن الجديـر بالذكـر أن الفجـوة بيـن فـى العـام السـابق. ومـن الجديـر بالذكـر أن الفجـوة بيـن

الأسس الاقتصادية وأداء سـوق الأسـهم قـد تقلصـت في عام 2021م مقارنةً بعام 2020م، حيث تظهر بيانات الناتـج المحلـي الإجمالـي الحقيقـي نمـوا سـنويًا نسبته 6.7% فـي الربـع الرابـع مـن عـام 2021م (الشـكل البيانـي -1-4-1).



بمقارنة السـوق الماليـة الإماراتيـة مـع الأسـواق الأخـرى فـي منطقـة الخليـج، يلاحـظ أنهـا قـد سـجلت نمـوًا هائـلًا. فقد بلغ النمـو فـي أبو ظبي نسبة %68.2 يليهـا الكويت بنسـبة %20.6 ثـم قطـر بنسـبة %15.6 والبحريـن بنسـبة %12.9.

عند مقارنة تطـورات مؤشـر السـوق الرئيسية بمؤشـر إم إس سـي آي (MSCl) للأسـواق الناشئة ومؤشـر إم إس سـي آي (MSCl) العالمـي، نجـد أن أداء مؤشـر السـوق الرئيسية كان متسـقًا نسبيًا مع الأسـواق الدولية. إضافة إلـى ذلـك، كان هنـاك ارتبـاط إيجابـي بيـن أسـعار النفـط وحركـة مؤشـر السـوق الرئيسـية خـلال الأعـوام الثلاثة الماضيـة، حيـث تراجعت أسـعار النفـط بشـكل كبيـر فـي الربـع الثانـي مـن عـام 2020م، وقـد تراجـع المؤشـر أيضًـا. وعلـى غـرار ذلـك، عندمـا أخـذت أسـعار النفـط بالتعافـي، تحسـن مؤشـر السـوق الرئيسـية بوتيـرة مشـابهة طيلـة تومـى 2020م و2020م (الشـكل البيانـى 2-4-2).





تماشيًا مـع الخطـة الاسـتراتيجية لهيئـة السـوق الماليـة والركيزة الثانيـة لبرنامـج تطويـر القطـاع المالـي —تعزيـز جاذبية السوق— شهد الاكتتاب العام الأولى نموًا كبيرًا في المملكة خلال الأعوام الأخيرة. فخلال عام 2021م، طرحت تسع شركات حصصًا من أسهمها للاكتتاب العام. وبلغ إجمالي عـدد الاكتتابات العامـة الأوليـة 20 اكتتابًـا عامًا في عـام 2021م مقارنـةً بخمسـة اكتتابـات عامـة في 2020م، وبلغت القيمة المطروحة 17.2 مليار ريال بإجمالي 235.65 مليون سهم للاكتتاب خلال العام. وبنهاية عام 2021م، بلغت القيمـة السـوقية لجميـع الاكتتابـات العامـة الأوليـة 117.6 مليـار ريـال، ممثلـةً نسبة %1.2 من إجمالي القيمة السوقية. وبلغ إجمالي القيمة المطروحة لجميع الاكتتابات العامة الأولية لعام 2020م 5.3 مليار ريال بإجمالي أسهم/وحدات مطروحة بلغ 102.5 مليـون سـهم/وحدة. وبنهايـة عـام 2020م، بلغت القيمة السوقية لجميع الاكتتابات العامة الأولية 53.7 مليار ريال، ممثلةً نسبة %0.6 من إجمالي القيمـة السـوقية (الشـكل البيانـي 2-4-3).



ارتفعت القيمة السوقية لمؤشر السوق الرئيسية من 9.1 تريليون ريال في عام 2020م إلى 10 تريليون ريال في عام 2021م إلى 10 تريليون ريال في عام 2021م. وتعزى الزيادة في القيمة السوقية جزئيًا إلى ارتفاع عدد الشركات المدرجة، حيث بلغ عددها 210 شركة في عام 2021م مقابل 203 شركة في العام السابق (الشكل البياني 2-4-4).



تجـدر الإشارة إلى أن عـدد مؤسسات السـوق الماليـة قـد ازداد أيضًا، فوصل إلى 128 في عام 2021م مقابل 106 في عام 2020م. إلى جانـب ذلك، انخفضت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لمؤسسات السوق الماليـة بشـكل طفيـف فـي عـام 2021م لتسـجل 69.4% مقارنـة بنسـبة 70.1% فـي العـام السـابق. ومـع ذلـك، ظلـت السيولة الخاصة بهـذه المؤسسات في وضع جيـد.

تظهر البيانات زيادة ملحوظة في ربحية مؤسسات السوق المالية في عام 2021م، حيث ارتفع العائد على اللصول بنسبة %9.4 مقابل نمـو نسـبته %9.4 في عـام 2020م. إضافةً إلـى ذلـك، سـجل صافـي الدخـل ارتفاعًا نسـبته %4.7 إذ بلـغ 4.7 مليـار في عـام 2021م مقارنة بالعـام الماضي. ويعـود التحسن في الربحية بشـكل رئيس إلـى انتعـاش القطـاع الخـاص وزيـادة الطلـب فـي أعقـاب تباطـؤ الجائحـة (الشـكل البيانـي 2-4-5).



تحسنت إيرادات السـوق الماليـة بشـكل كبيـر في عـام 2021م حيث استمر الاقتصاد في النمـو وشهدت سـوق النفـط تعافيـًا قويـًا. فقـد ارتفعـت إيـرادات إدارة الأصـول بنسـبة %2025 مـن 2.7 مليـار ريـال فـي عـام 2020م إلـى 3.4 مليـار ريـال، تلتهـا إيـرادات التعامـل بارتفـاع نسـبته %16.7 عـن العـام السـابق حيـث بلغـت 3.1 مليـار ريـال، وإيـرادات المصرفيـة الاسـتثمارية بارتفـاع نسـبته %30.6 حيـث بلغـت 1.2 مليـار ريـال (الشـكل البيانـي 2-4-6).



شهدت السوق المالية السعودية تحسنًا كبيرًا في الأداء خـلال السـنوات الأخيـرة، ومـن المرجـح أن يـزداد توسـع السـوق الماليـة بالنظـر إلـى التحسـن فـي أسـعار النفـط واسـتمرار التعافـي الاقتصـادي.

2-4-2 سوق الدين

مقارنة بماليزيا والإمارات العربية المتحدة، كان إصدار الصكوك محدودًا في المملكة العربية السعودية إذ بدأ بعدد قليل من الإصدارات في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ومع ذلك، تفوقت المملكة على ماليزيا كأكبر مُصدر للصكوك والتمويل الإسلامي في العالم خلال عام 2021م. وأصدرت المملكة أكثر من 32 مليار دولار من الصكوك والتمويل الإسلامي، مقارنة بنحو 26 مليار دولار في ماليزيا. وتُعزى الزيادة إلى زيادة بنحو 60% من الإصدارات الحكومية والخاصة.

وفي عام 2021م، استمر إجمالي حجم إصدارات الصكوك والسندات العامـة في الارتفـاع، حيـث وصـل إلـى 461.4 مليار ريال محققًا نموًّا بنسبة %19.0 مقابل 387.8 مليار ريال في عـام 2020م. وإضافةً إلـى ذلـك، ارتفـع عـدد الصكـوك والسندات المدرجة إلـى 77 مـن 72 في العـام السـابق. وأخيـرًا، وصـل عـدد الصفقـات إلـى 2,350 مقابـل البياني 1,474 في عـام 2020م (الجـدول 2-4-1والشـكل البياني

الجدول 2-4-1: الصكوك والسندات

2021	2020	العام
28,891,933,000	34,801,591,240	القيمة الاسمية المتداولة (ريال)
30,289,183,257	37,538,032,969	القيمة المتداولة (ريال)
461,370,215,860	387,840,399,020	إجمالي حجم الإصدارات (ريال)
2,350	1,474	عدد الصفقات
79	72	عدد الصكوك والسندات المدرجة

المصدر: تداول



تم اتّخاذ إجراءات مهمة لإنشاء سـوق الديـن، مثـل: إعـادة هيكلـة رسـوم التسـجيل والإدراج والتـداول لتعزيـز الإصـدارات والتـداول فيهـا بشـكل تنافسـي. وخُفضـت القيمـة الاسـمية للصكـوك الحكوميـة إلـى 1,000 ريـال، وأصبـح حسـاب العائـد علـى الصكـوك والسـندات ذات معدل الفائحة الثابت ممكناً، وهـو ما يعطي المستثمرين منظـورا فورياً عن العائـد. ساهمت الشـركات في توسيع سـوق الديـن فـي المملكـة. وأحـد أمثلـة إصـدار الشـركات السعودي، حيـث أصـدر البنـك ضمـن برنامجـه للصكـوك المعـودي، حيـث أصـدر البنـك ضمـن برنامجـه للصكـوك المستثمرين المحليين والدوليين فـي ينايـر 2022م. وأيضًا للمسـتثمرين المحليين والدوليين فـي ينايـر 2022م. وأيضًا بالـدولار الأمريكي بقيمـة 750 مليـون دولار للمسـتثمرين فـي المملكـة وخارجهـا وذلـك فـي فبرايـر 2021م.

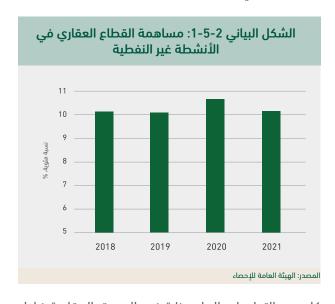
2-5 الإقراض العقاري

2-5-1 نظرة عامة

بدأت السوق العقارية في المملكة بإظهار زخم كبير في قطاع السوق المالية نظرًا لتركيز الحكومة على زيادة مستويات تملك المواطنين السعوديين للمساكن. ويعد قطاع العقارات جزءًا لا يتجزأ مـن أي اقتصاد ومكونًا أساسًا مـن مكونـات الازدهـار. يهـدف برنامـج الإسـكان، وهــو أحــد الركائــز الأساســية لرؤيــة المملكــة 2030، إلــى زيادة نسبة تملك المواطنين للمساكن إلى %70 بحلول عام 2030م. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال عدد من مبادرات وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان التي تعتمد في الأساس على برنامج تمويل مدعوم. ويهدف البرنامـج أيضًـا إلـى زيـادة معـروض الوحـدات السـكنية. يتضمن جزء من تلك المبادرات عقد شراكات مع مطورين عقاريين لتوفير وحدات سكنية على شكل مبيعات على الخارطـة، بالإضافـة إلى تسـهيل الإجـراءات التنظيميـة المتعلقة باعتمـاد المخططـات والمشـاريع الإسـكانية. وفى عام 2019م، أجرت الوزارة تحديثًا لمصفوفة الدعم السكني لدعـم أكبـر عـدد مـن المسـتفيدين.

لطالما كان للبنك المركزى دور محورى في الإصلاحات المتعلقة بقطاع العقارات وإدارة المخاطر المتعلقة بتمويلـه. ففـي عـام 2012م، وضـع البنـك المركـزي حـدًا أعلى لنسبة التمويـل العقـاري تبلـغ %70 مـن قيمـة الوحدة السكنية. وفي عام 2017م، خفف البنك المركزي الإجراءات برفع النسبة إلى %85 من قيمـة الوحـدة للمسكن الأول للمواطن. وارتفعت النسبة منـذ عـام 2018م إلى %90 للمسكن الأول، أمـا بالنسـبة للمسـكن الثاني، فقـد خُفضـت النسـبة إلـي %70 للقـروض البنكيـة و%85 للقروض مـن شـركات التمويـل. إضافـة إلـى ذلـك، خفض البنك المركزى نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر عدة مرات خلال الأعوام الماضية لتشجيع الإقراض، نظرًا للانخفاض التاريخي طويل الأمـد لمُعـدّلات التخلّـف عـن السـداد في قطـاع الإسـكان (انظـر الشـكل البياني 2-5-3). وكان ذلك بما يتماشى مع معيار لجنة بازل لمعالجة القروض العقارية للأفراد. وفي ذلك الوقت، نشر البنك المركزي مبادئ التمويل المسؤول للمؤسسات المالية وراقب نسبة عبء الدين عن كثب لضمان استقرار النظام المالي.

بالتالي، زادت مساهمة قطاع العقارات في الأنشطة غير النفطية بشكل مطرد خلال السنوات الأربع الماضية، من 10.12% في عام 2021م إلى \$10.15 في عام 2021م (الشكل البياني 2-5-1).



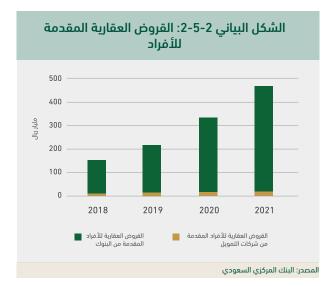
كان من التطورات الملحوظة في السوق العقارية خلال عـام 2021م الأنشـطة التـي اتخذتهـا الشـركة السـعودية لإعادة التمويل العقارى، والتي تهدف إلى توفير السيولة لمقدمي التمويل العقاري مـن خـلال الاسـتحواذ علـي المحافظ أو التمويل المباشر قصير الأجل. وقد تأثر هيكل رأس مـال الشـركة السـعودية لإعـادة التمويـل العقـاري بزيادة الاقتراض بالإضافة إلى ضخ رؤوس أموال إضافية من صندوق الاستثمارات العامة، مما يدل على أهميتها في سوق القروض العقارية المحلية. وسمح البنـك المركزي للشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري بشراء محافظ القروض العقارية السكنية، والتزمـت الشركة بعد اتفاقها مع صندوق التنمية العقارية السعودي بتمويل محفظة عقارية بقيمة 2.5 مليار ريال في عام 2021م، وهو الأمر الذي من شأنه أن يسمح للمقرضين (البنوك وشركات التمويل) بتقديم مزيدٍ من الحلـول المتاحـة للتمويـل السـكنى. نتيجـةً لذلـك، أصبـح بإمكان شركات التمويل الحصول على التمويل اللازم لتوفير الائتمان للمقترضين. وبدأت الشركة السعودية لإعادة التمويل العقارى أيضًا في إصدار الصكوك ضمن إطار برنامجها لإصدار الصكوك بقيمة 10 مليار ريال، مما يوفر سيولةً إضافيـة لسـوق الإسـكان السـعودي. الجديـر بالذكر أن أصــول الشــركة الســعودية للإعــادة التمويــل العقاري ارتفعت في عام 2021م لتصل إلى 13.4 مليار ريال مقابل 7.5 مليار ريال

في العـام السـابق. إضافـةً إلـى ذلـك، شـهدت الشـركة السـعودية لإعـادة التمويـل العقـاري ارتفاعًـا كبيـرًا في الائتمـان المسـتخدم في عـام 2021م، لتسـجل 11.4 مليـار ريـال مقابـل 5.3 مليـار ريـال فـى عـام 2020م.

2-5-2 القروض العقارية المقدمة للأفراد

أخذت قيمة القروض العقارية السكنية من البنوك بالنمو بوتيرة أسرع منذ بداية عام 2018م وذلك بدعم من برامـج الإسـكان المقدمة من الحكومة، حيث زادت القروض العقارية المقدمة من البنوك للأفراد من 315.2 مليار ريال في عام 2020م لتصل إلى 445.8 مليار ريال في عام 2021م، بزيادة نسبتها 41.4%.

إلى جانب ذلك، واصلت قيمة القروض العقارية المقدمة من شركات التمويل للأفراد الارتفاع جنبًا إلى جنب مع قروض القطاع البنكي، حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها في عام 2021م لتبلغ 22.0 مليار ريال (الشكل البياني 2-5-2).



يعـد معـدل القـروض المتعثـرة ضمـن القـروض العقاريـة بصفـة عامـة منخفضًا، حيـث تتـم عمليـة السـداد مـن خلال خصـم نسبة مـن الراتب. ارتفعـت القـروض العقاريـة المتعثرة المقدمـة للأفـراد بنسبة %25.6 في الربع الرابع من عام 2021م مقارنة بالفترة نفسها مـن العام الماضي، ويُعـزى ارتفـاع معـدلات التخلـف عـن السـداد إلـى كونهـا ترتكـز علـى قاعـدة اقتـراض صغيـرة نسبيًا في الماضي. ومثلـت القـروض العقاريـة المتعثـرة المقدمـة للأفـراد مـا نسبته %0.5 فقط مـن إجمالـي محفظـة التمويل العقاري للرفـراد فـى نهايـة عـام 2021م (الشـكل البيانـي 2-5-د).

أما بالنسبة لشركات التمويل، فقد ظلت نسبة القروض المتعثرة ثابتة طوال عام 2021م، مع انخفاض طفيف من %4.9 في الربع الرابع من عام 2020م إلى %4.1 في الربع الرابع من عام 2021م (الشكل البياني 2-5-4).





على الرغم من النمو الائتماني المستمر، ظلت معايير الإقراض تتسم بالاحتراز، ويتضمن ذلك تطبيق البنوك لشرط الاستقطاع من الراتب لسداد قروض الأفراد، والالتزام بلوائح البنك المركزي للتمويل المسؤول. ويلاحظ أن غالبية القروض تُمنح للأفراد العاملين في القطاع الحكومي، بنسبة %79.1 من إجمالي القروض الممنوحة، وهو القطاع الذي يتمتع العاملين فيه بدرجة أعلى من الأمان الوظيفي (الشكل البياني 2-5-5).

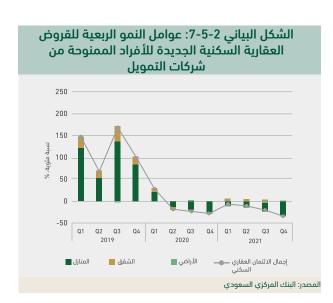


منحت البنـوك وشـركات التمويـل 206,071 قرضًـا عقاريًـا

جديدًا في عام 2021م. وتراجع نمو التمويل المصرفي، حيث تباطأت القروض العقارية السكنية الجديدة المقدمة للأفراد بنسبة %1.2 أو ما يعادل 152.5 مليار ريال في عام 2021م عن العام السابق، ويأتي هذا التباطؤ تزامنًا مع ارتفاع أسعار العقارات. في الوقت نفسه، تراجعت القروض العقارية الجديدة المقدمة من شركات التمويل على أسـاس سـنوى بنسـبة %18.0 لتصـل إلـي 3.8 مليـار ريال بنهاية عام 2021م.

كانت قروض الأراضى السبب الرئيس لانخفاض إجمالي القروض العقارية السكنية الجديدة المقدمة من البنوك، حيث شهدت انخفاضًا سنويًا بنسبة %23.0 في الربع الرابع من عام 2021م، في حين كانت القروض السكنية هي العنصر الوحيد الذي سجل نموًا إيجابيًا بنسبة %1.0 (الشـكل البيانـي 2-5-6). وفـي المقابـل، كانـت المسـاكن هـي المسـاهم الرئيـس فـي انخفـاض إجمالـي القـروض العقاريـة السـكنية الجديـدة لشـركات التمويـل، بانخفـاض سنوى نسبته %33.3 بنهاية الربع الرابع من عام 2021م (الشكل البياني 2-5-7).





2-5-2 القروض العقارية المقدمة للشركات

شهدت القروض العقارية للشركات الممنوحة من البنوك ارتفاعًا ثابتًا خلال السنوات الماضيـة لتصـل إلـي 123.1 مليار ريال في عام 2021م، حيث شمل هـذا الارتفاع الفتـرة الأولـي لانتشـار فيـروس كورونـا المسـتجد. وقــد يُعـزى ذلـك إلـى عـدد مـن العوامـل؛ أولًا: انخفـاض أسـعار الفائدة الممنوحة من البنوك في ذلك الوقت، مما آدي إلى وصـول مسـتوى القـروض إلى 113 مليـار ريـال في نهاية عام 2020م، وثانيًا: ارتفاع الطلب على تملك المساكن وخاصة في العامين الماضيين، حيث أثر العامل الثانى كذلك على القروض العقارية للشركات الممنوحة من شركات التمويل، والتي ارتفعت لتصل إلى 3.4 مليار ريال في عام 2020م ثم إلى 3.6 مليار ريال في عام 2021م (الشـكل البيانـي 2-5-8).



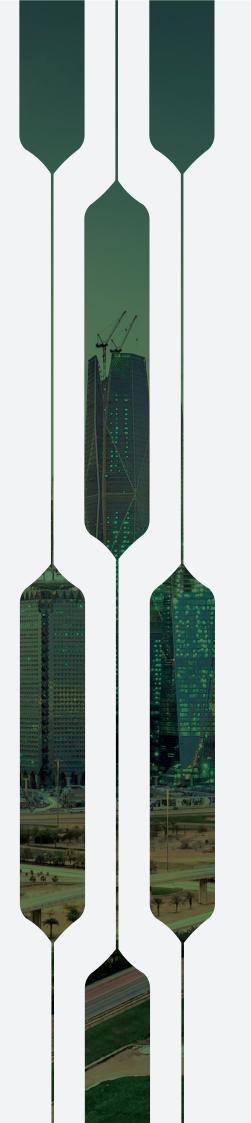
2-5-4 الرقم القياسي لأسعار العقارات

كان الرقم القياسي لأسعار العقارات متقلبًا خلال السنوات القليلة الماضية، حيث انخفض في عام 2018م وعاد إلى وتيرته في عام 2019م حين بدأ سكان المملكة في الاستفادة من الإجراءات الداعمة للإسكان، مما رفع متوسط الرقم القياسي العام بشكل تدريجي ليصل إلى 81.2 نقطة في عام 2021م. ويعود السبب الرئيس لهذه الزيادة إلى ارتفاع أسعار الأراضي السكنية بنسبة الميار عام 2020م، حيث سجلت الرياض أكبر زيادة في عام 2021م بلغت %1.5 مقارنة بباقي المناطق الإدارية في المملكة (الشكل البياني 2-5-9).



الإطار 2-2: جهود البنك المركزي السعودي في دعم القطاع العقاري

الموضوع	التاريخ
إصدار نظام التمويل العقاري.	2012م
إصدار اللائحة التنفيذية لنظام التمويل العقاري.	2013م
تطبيق نظام التمويل العقاري ولائحته التنفيذية.	2014م
زيادة نسبة الحد الأقصى للتمويل العقاري من %70 إلى %85 من قيمة المسكن الأول للمواطنين وذلك للتمويل الممنوح من شركات التمويل العقاري.	2016م
 - زيادة نسبة الحد الأقصى للتمويل العقاري من %70 إلى %85 من قيمة المسكن الأول للمواطنين وذلك للتمويل الممنوح من البنوك. - تخفيض معدل الأصول المرجحة بأوزان المخاطر المتعلقة بالتمويل العقاري لتملك المساكن من %100 إلى %75. - تسجيل الرهون العقارية وفقًا لحقيقة العقد خلال مدة لا تتجاوز 3 أعوام (بالإضافة إلى متابعة خطة تصحيح الرهون وآخر تمديد لمهلة التصحيح حتى أبريل 2021م). - الترخيص للشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري التي تقدم حلولًا تمويلية تساهم في زيادة ملكية المواطنين للمساكن من خلال ضخ سيولة من المستثمرين عبر السوق الثانوية للممولين العقاريين، والاستثمار في أدوات الدين المدعومة بعقود الرهن العقاري، وتعزيز مصادر التمويل للممولين العقاريين الذي سيساهم في تقليل التكلفة النهائية للتمويل للمستفيدين. - إصدار تعليمات تحويل مديونيات التمويل العقاري (تم تحديثها في 2018م). 	2017م
 خفض نسبة الأصول المرجحة بالمخاطر للتمويل العقاري لتملك المساكن من 75% إلى 50%. زيادة نسبة الحد الأقصى للتمويل العقاري من 85% إلى 90% من قيمة المسكن الأول للمواطنين وذلك للتمويل الممنوح من شركات التمويل العقاري. إصدار الصيغ النموذجية الموحدة لعقود التمويل العقاري بصيغة المرابحة وصيغة الإجارة للأفراد. إصدار تعليمات إلزامية عند تقديم منتج التمويل العقاري للأفراد، وذلك بهدف مساعدة العملاء على اتخاذ القرار المناسب عند طلب التمويل العقاري ولحماية جميع الأطراف وسلامة قطاع التمويل العقاري. إصدار الصيغة النموذجية لوثيقة التأمين الإلزامي على العيوب الذفية. السماح للممولين العقاريين وفقًا لتقييمهم بتحصيل مبلغ الأرباح دون أصل مبلغ التمويل لمنتج البيع على الخارطة ومنتج البناء الذاتي لفترة لا تتجاوز 24 شهرًا أو فترة الإنشاء أيهما أقل شريطة أن تقتصر هذه الميزة على مستفيدي الدعم السكني المقدم من صنحوق التنمية العقارية. كذلك، تم السماح لمن تقدم من الممولين العقاريين بتأجيل تحصيل مبلغ أصل التمويل دون الأرباح لفترة تمتد حتى 36 شهرًا. إتاحة ساعات عمل إضافية ليوم السبت لتقديم الخدمات المتعلقة ببرنامج القرض العقاري للتمويل المدعوم لمدة عام (تم التمديد لعامين إضافيين). 	2018م
 حث الممولين على التركيز على المنتجات التمويلية التي تلبي الاحتياجات الفعلية للأفراد بعد ملاحظة تركيز جهات التمويل على الجانب التسويقي لمنتجات التمويل ذات الأغراض الاستهلاكية. السماح للممولين العقاريين بتأجيل تحصيل مبلغ أصل التمويل دون الأرباح لمنتح البيع على الخارطة للمقترضين المدعومين لفترة تمتد حتى 36 شهرًا. 	2019م
 تحديث الحيغ النموذجية الموحدة لعقود التمويل العقاري بحيغة المرابحة وصيغة الإجارة للأفراد. الترخيص لشركة توثيق لتسجيل عقود الإيجار التمويلي. إصدار تعميم يتضمن التأكيد على الممولين العقاريين بعدم خصم رسوم التقييم العقاري في عقود التمويل العقاري للأفراد إلا بعد صدور الموافقة الأولية لمنح التمويل. إصدار تعليمات منتح البناء الذاتي للتمويل العقاري الممنوح للأفراد، وتهدف التعليمات إلى حماية حقوق عملاء جهات التمويل من خلال تنظيم عملية منح التمويل بما يتوافق مع مراحل البناء. 	2020م
 السماح للممولين العقاريين وفقًا لتقييمهم بتحصيل مبلغ الأرباح دون أصل مبلغ التمويل لمنتج البيع على الخارطة لفترة 6 أشهر إضافية على الفترة المحددة في التعليمات الصادرة مع تمديد التسهيلات دون أي تكاليف إضافية للمشاريع المتأثرة خلال جائحة كورونا. إصدار ضوابط أمر الدفع المستديم لصالح الممول العقاري. الترخيص لشركات تحصيل الديون. 	2021م



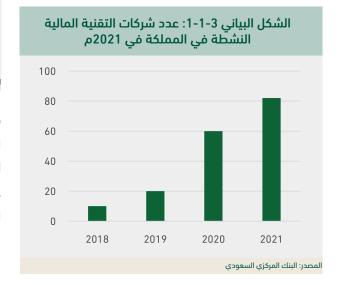
المفاطر الناشئة الناشئة

1-3 الابتكار المالي

1-1-3 نظرة عامة

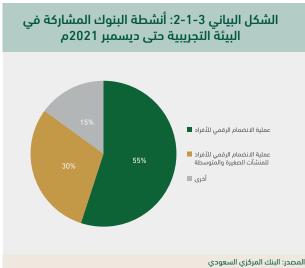
يشهد الابتكار المالي تطورًا كبيرًا ونموًا سربعًا على الصعيدين المحلي والعالمي. منذ إطـلاق «فنتك السعودية» في شهر أبريل 2018م، بلغ معـدل النمـو السنوي المركـب في عـدد شـركات التقنيـة الماليـة العاملـة في المملكـة مـا نسـبته %100، وسـجل عـدد شـركات التقنيـة الماليـة النشـطة نمـوًا بنحـو %37 عـن العـام السـابق، ليصـل عـددهـا إلـى 82 شـركة (الشـكل البيانـي 3-1-1).

بالإضافة إلى ارتفاع عدد شركات التقنية المالية، تجاوزت حصة المدفوعات الإلكترونية في قطاع التجزئة ما نسبته %57 من إجمالي العمليات التي أجريت في عام 2021م، متجاوزةً بذلك مستهدف برنامج تطوير القطاع المالى البالغ %55، ليؤدى ذلك إلى إعادة تصميـم نمـاذج الأعمـال وإنشـاء نظـام خدمـات مبتكـرة للأفـراد. وأدت زيادة استخدام الابتكارات التقنية إلى زيادة تعقيد مهام الإشراف والمراقبة والإنفاذ، وكذلك زيادة بعض المخاطر التشـغيلية والماليـة، خاصـة المخاطـر السـيبرانية التي قد تؤثر على الاستقرار المالي من خلال فقدان ثقة المستهلكين، وهو ما قد يسفر عن مخاطر في السيولة والائتمان، وقد يؤدي في بعض الحالات إلى حدوث مشكلات في الملاءة المالية للمؤسسات المالية. ونتيجةً لذلك، زاد البنك المركزي السعودي تركيزه الإشرافي على التقنيات المبتكرة الجديدة، مثل: البنوك الرقمية، والتمويل الجماعى والتمويل المصغر، والمدفوعات الرقميـة، وأنشـطة وسـاطة التأميـن الإلكترونيـة، وشـركات الدفع الآجِل، وأنشطة التقنيـة الماليـة الأخرى.



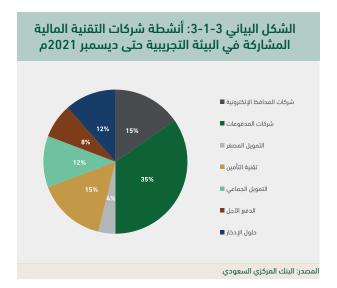
2-1-3 التقنية المالية والتطور الرقمي

أَثَّر الابتكار المالي تأثيرًا واسعًا في العديـد مـن جوانـب الحيـاة اليوميـة، وطـال أثـره الخدمـات البنكيـة. ويسـعى البنك المركزي السعودي إلى تشجيع الفرص الجديدة وتعزيز نمـو القطـاع المالـى، ودعـم الحلـول التقنيـة الجديدة، وتشجيع ابتكارات المؤسسات المالية. ويجب أن تخضع الحلول المبتكرة لشركات التقنية المالية للبيئة التجريبية التشريعية لفترة زمنية محددة، ليتسنى للشركات في البيئة التجريبية من اختبار حلولها في بيئة آمنة وخاضعة للرقابة إلى أن تتمكن من تلبية المتطلبات التنظيميـة. وسـتتمكن شـركات التقنيـة الماليـة مـن دعـم الابتكار من خلال اختبار منتجاتها في البيئة التجريبية، مع إمكانية حصولها على إعفاء من متطلبات أو لوائح معينة أو تعديلها متى رأى البنك المركزى السعودى ذلك، وهو ما سيعود بالفائدة على تيسير العمليات والتأثير إيجابًا في القطاع. وبلغ عدد المشاركين في البيئة التجريبية التشـريعية منــذ إنشــائها وحتــى شــهر ديسـمبر 2021م مــا مجموعه 26 شـركة فـي مجـال التقنيـة الماليـة و14 بنـكًا يجرون اختبارات لمجموعة متنوعة من الأنشطة. ومثَّل نشاط التمويـل الجماعـي الحصـة الأكبـر بنسـبة %35 مـن حميع الأنشطة الأخرى. وفيما يتعلق بالبنوك، شكلت عملية الانضمام الرقمى للأفراد نصف الأنشطة (الشكل البياني 3-1-2).



كما يوضح الشكل البياني 3-1-3 شهدت مؤسسات الدفع تزايدًا في عدد شركات التقنية المالية نتيجة لجائحة كورونا والتي أدت بدورها الى تكيف المستهلكين على التعاملات الغير نقدية. بالإضافة الى ذلك، جذب التمويل الجماعي بالدين عددًا كبيرًا من المستثمرين،

إما بصفة ممولين أو مستثمرين مباشرين. ويعرِّف البنك المركـزي السـعودي التمويـل الجماعـي بالديـن بأنـه جمـع الأمـوال مـن المشـاركين مـن خـلال منصـة رقميـة، لمنـح الائتمـان بعقـود للمنشـآت المسـتفيدة. ومـن أولويـات البنـك المركـزي السعودي هنا هي التخفيف مـن المخاطر العامـة المحتملـة وضمـان فهـم المسـتثمرين للمخاطـر العامـة المرتبطـة بالاسـتثمار في الشـركات الناشـئة. وتوضح «قواعـد ممارسـة نشـاط التمويـل الجماعـي بالديـن المحدثـة» الصادرة مـن البنـك المركـزي السعودي التنظيم الحاخلـي وإدارة المخاطـر، مثـل: تحديـد المخاطـر وتقييمهـا وإدارتهـا ومراقبتهـا والإبـلاغ عنهـا وإعـداد التقاريـر فـي شأنها.7



وفيما يتعلق بالمصرفية الرقمية، منح البنك المركزي السعودي ترخيصًا لثلاثة بنوك رقمية في فبراير 2022م، مما يدعم نمو القطاع ويرفع جودة تجربة المستخدم. وهذه البنوك هي: (1) بنك إس تي سي برأسمال يبلغ 2.5 مليار ريال، (2) البنك السعودي الرقمي برأسمال يبلغ 1.5 مليار ريال، (3) بنك «دال ثلاثمائة وستون» بلغ 2.6 مليار ريال. وتواجه البنوك الرقمية المخاطر بدرجة مماثلة للبنوك التقليدية، المخاطر التشغيلية ومخاطر الأمن مع درجة أعلى من المخاطر التشغيلية ومخاطر الأمن السيبراني. وقد أصدر البنك المركزي إرشادات ومعايير إضافية للترخيص للبنوك الرقمية في المملكة العربية السعودية.

هناك عدة أنشطة للتقنية المالية في قطاع شركات التمويل، مثل: التمويل الاستهلاكي المصغر، والتمويل الجماعي بالدين، والدفع الآجل، وأنشطة وساطة التمويل الإلكترونية، وأنشطة الدعم.

3-1-3 الأمن السيبراني

يؤدي الاعتماد المتزايد على التقنية في القطاع المالي إلى تزايـد تعـرّض السـوق إلـى مخاطـر سـيبرانية ناشـئة. إضافة إلى ذلك، فإن التقدم السريع في استخدام التقنيات يجعل المؤسسات المالية تعتمد أكثر فأكثر على الأطراف الخارجية والمنظومات الموسعة بهدف دعم أعمالها الحيوية، مما أدى بشكل عام إلى ظهور مخاطر جديدة أو مختلفة. ويمكن أن تشكل الهجمات السيبرانية مخاطر على النظام وتهدد الاستقرار المالي إذا أدت إلى تعطل خدمة مالية حيوية لا يوجد بديل كافي لها. ويمكن لها أيضًا أن تعرقل سير عمليات البنوك، ويكون هذا التأثير مضاعفًا في حال كانت البنوك أو المؤسسات المالية التى تعرضت للهجوم ذات أهمية للنظام المالي، وقد تؤدي بعض حوادث الهجمـات السـيبرانية إلى إضعاف ثقة المستهلك في النظام المالي. إلى جانب ذلك، تتكبد المؤسسات المالية تكاليف جسيمة بفعـل عمليـات اختـراق البيانـات الناجمـة عـن أي هجمـات سيبرانية، مما يؤدي أيضًا إلى تعريض البيانات الحساسة للتهديدات الأمنية. وفي ظل هذه المخاطر التي تهدد النظام المالي، تعد قدرة السوق المالية على امتصاص الصدمـات أمـرًا جوهريًـا لضمـان الاسـتقرار المالـي ومنــع انتشار أي اضطراب مالي.

تبنى البنك المركزي السعودي مبادرات متنوعة من أجل حماية القطاع المالي في المملكة العربية السعودية من هذه الحوادث، إذ أصدر حتى عام 2021م خمس قواعد ولوائح للأمن السيبراني وذلك لتعزيز متانة السوق والثقة في القطاع المالي ودعم الابتكار. علاوة على ذلك، وضع البنك المركزي إطار الأمن السيبراني لتمكين المؤسسات المالية الخاضعة لتنظيمه من تحديد مخاطر الأمن السيبراني ومعالجتها وحماية أصول المعلومات

https://www.sama.gov.sa/ar-sa/RulesInstructions/FinanceRules/%D9%82%D9%88%D8%A7%D8%B9%D8%AF%20%D9%85%D9%85%D8%A7%D. أوقاعد ممارسة نشاط التمويل الجماعي بالدين المحدثة 8%B1%D8%B3%D8%A9%20%D9%86%D8%B4%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A9%85%D9%86%D9%84%09%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%A90%B8%A9%20%D8%A6%D9%86%D8%A7%D9%84%D8%A9%D9%84%D8%A9%D9%84%D8%A9%D9%84%D8%A9%D9%84%D8%A9%D9%84%D8%A9%D9%84%D8%A9%D9%84%D8%A9%D9%84%D8%A9%D9%84%D8%A9%D8%A

والخدمات الإلكترونية. ويهدف هذا الإطار إلى:

- وضع نهـج مشترك لإدارة الأمـن السيبراني داخـل
 المؤسسـات الأعضاء.
- تحقیق مستوی مناسب من ضوابط الأمن السیبراني في المؤسسات الأعضاء.
- ضمان إدارة مخاطر الأمن السيبراني بشكل صحيح في المؤسسات الأعضاء.

يؤدي البنك المركزي مسؤولياته الإشرافية من خلال تطبيق نهج قائم على المخاطر وتقييم تصميم الضوابط وفعاليتها التشغيلية فيما يخص تقنية المعلومات والأمن السيبراني، والخصوصية، والاحتيال والقدرة على الصمود. وبالنظر إلى الطبيعة الديناميكية لمخاطر الأمن السيبراني، تتضمن المقدرات الإشرافية للبنك المركزي أيضًا تقييمًا للمخاطر يقوم على التحليل المعلوماتي عبر تحديد سيناريوهات استراتيجية للهجوم السيبراني تُطبق على البنية التحتية الحيوية، وذلك بناءً على تحليل مفصّل لمقدمي الخدمات الخارجيين واتجاهاتهم الجيوسياسية والمالية واتجاهات التهديدات لديهم.

الإطار 3-1: المصرفية المفتوحة

المصرفية المفتوحة هي منظومة تتضمن لوائح جديدة، ونماذج للحوكمة، ونماذج للأعمال والتشغيل، ونماذج للالتـزام والمسـؤولية، ومعاييـر فنيـة وأمنيـة لجعـل بيانـات العمـلاء الماليـة متاحـة (بـإذن مـن العميـل) لمقدمـي الخدمات الخارجيين، وذلك لفتح الفرصة أمام مجموعة واسعة ومبتكرة من الخدمات والمنتجات المالية. بالمقابل، تتمتع المؤسسات المالية في ظل النموذج البنكي التقليدي بحق التحكم ببيانات العملاء المالية، واتخاذ القرار بشأن مشاركة هذه البيانات مع شركاء مختارين، حيث يتعين على المؤسسات المالية مشاركة البيانات المالية مع مقدمي الخدمات الخارجيين الذين يرغب العملاء في التعامل معهم، ويُمكِّن العملاء من مشاركة بياناتهم المالية بناءً على موافقتهم. علاوة على ذلك، أصدر البنك المركزي سياسة المصرفية المفتوحة في يناير 2021م لإبلاغ السوق ببدء برنامج المصرفية المفتوحة بصورة رسمية، ويعمل حاليًا مع جميع المشاركين في السوق، ومنهم المؤسسات الماليـة ومقدمـو الخدمـات الخارجيـون، فـي مرحلـة تنفيـذ البرنامـج. وبالتـوازي مـع برنامـج المصرفيـة المفتوحة، قبل البنك المركزي أيضًا 13 تطبيقًا من تطبيقات المصرفية المفتوحة في البيئة التجريبية التشريعية للبنك المركزي في عام 2021م وذلك بمسار منفصل لتشجيع السوق على بناء منتجات وخدمات المصرفيـة المفتوحة وتجربتها في إطار البيئة التجريبية إلى أن يتم إطلاق الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة. ووافق البنك المركزي مؤخرًا على ثلاث شركات من أصل 13 شركة للعمل ضمن البيئة التجريبية، ويعمل حاليًا عن كثب مع باقى الشركات لاستكمال متطلباتها. ويوضح الجدول أدناه أصحاب المصلحة في مجال المصرفية المفتوحة، والترابط بينهم في نهج تنظيمي لتطبيق المصرفية المفتوحة، وهو النهج الذي قرر البنك المركزي اتباعه في تطبيق ممارسات المصرفية المفتوحة في المملكة. ويُقسّم أصحاب المصلحة إلى أربع فئات: الجهات التنظيمية، والمؤسسات المالية، والعملاء، ومقدمو الخدمات الخارجيون.

مساهمات أصحاب المصلحة في المصرفية المفتوحة

 تصميم إطار المصرفية المفتوحة الملائم الذي يناسب احتياجات السوق، وتطبيقه، وفرص تنفيذه. الإشراف والمراقبة على سلامة المنظومة من جميع جوانبها باستمرار. وضع الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة وإصداره، ويتضمن هذا الإطار عمليات الترخيص والإشراف. وضع معايير المصرفية المفتوحة وإصدارها، وتغطي هذه المعايير مواصفات واجهة برمجة التطبيقات والمتطلبات الأمنية والمبادئ التوجيهية لتجربة العملاء والمبادئ التوجيهية التشغيلية، إلى جانب تطوير مختبر المصرفية المفتوحة وتشغيله لتسهيل عمليات الاختبار ومنح التصريح. إدارة الأنشطة ذات الصلة بتطوير سوق المصرفية المفتوحة لتحديد خدمات المصرفية المفتوحة وحالات الاستخدام وترتيب الأولويات فيها. 	البنك المركزي
- إتاحة الوصول للبيانات المالية. - إقامة الشراكات مع مقدمي الخدمات الخارجيين. - استنادًا إلى اللوائح التي سيصدرها البنك المركزي، قد يكون لدى المؤسسات المالية أيضًا استراتيجيات مصرفية مفتوحة تركز على الأعمال وعدم الالتزام، وتقدم خدمات ومنتجات المصرفية المفتوحة.	
 لديهـم قـدرة أكبـر علـى التحكـم في بياناتهـم الماليـة، ولهـم حـق منـح الموافقـة لمقدمـي الخدمـات الخارجييـن. الاستفادة من المنتجات والخدمات المبتكرة المقدمة من مقدمي الخدمات الخارجيين. يمكن أن تغطي خدمات المصرفية المفتوحة احتياجات الأفراد واحتياجات الشركات معا. 	العملاء
- الوصول إلى البيانات المالية للعملاء إما مباشرة من البنوك أو من خلال مقدمي الخدمات الفنية لإنشاء خدمات ومنتجات جديدة. - العمل بصفة مقدم خدمة معلومات حسابات الدفع، أو مقدم خدمة بدء حسابات الدفع.	مزودو الخدمات الخارجيون

الإطار 3-2: العملة الرقمية للبنك المركزي

تُعـدُّ العملـة الرقميـة للبنـك المركـزي (الأمـوال الرقميـة للبنـك المركـزي) وسيلةً جديـدة تمثـل صيغـةً ثالثـةً للمـال إلى جانب الأوراق النقدية والاحتياطيات. ويمكن أن تتبع العملـة الرقميـة للبنـك المركـزي نمـوذج توزيع مكـون من مسـتوى واحـد أو مـن مسـتويين لعمليـة التصميـم خاصّتهـا، ولهـذه العملـة الرقميـة مجموعـة متنوعـة مـن اعتبارات التصميـم الفنـي. وتتضمـن الفوائـد المحتملـة للعمـلات الرقميـة للبنـك المركـزي الابتـكارات الماليـة، والوصـول إلـى أمـوال البنـوك المركزية، وطـرق الدفـع، وتنـوع البنيـة التحتيـة، والمتانـة، والشـمول المالي، والشـفافيـة، والخصوصيـة، والعمليـات الماليـة، والمدفوعـات العابـرة للحـدود. ويمكـن تلخيـص التحديـات التـي تواجـه العملـة الرقميـة للبنـك المركـزي ومخاطرهـا كمـا يلـى:

- توجه المجتمع. - انخفاض مستوى تبنيها.	تحديات ثقافية
- عملة رقمية للبنك المركزي لا تحتسب عليها فائدة. - إمكانيـة الوصـول إلـى العملـة الرقميـة للبنـوك المركزيـة الأجنبيـة، والجوانـب المتعلقـة بمـا ينطبـق عبـر الحـدود.	الآثار المترتبة على السياسات النقدية
- الجوانب المباشرة. - الجوانب غير المباشرة.	القيود النظامية والتشريعية
- غياب التقنيات المناسبة. - الحاجة إلى اتخاذ تدابير مناسبة. - المقدرة على تشغيل الأنظمة دون اتصال بالشبكة. - تحديات الهجمات السيبرانية.	التحديات الفنية
- الخطر المتنامي في الاستغناء عن وساطة البنوك. - الاعتماد على تمويل الشركات.	الاستغناء عن الوساطة البنكية
- لا يوجد تكافؤ حتمي بين مستوى نمو الرقمنة ومستوى المعرفة المالية والفنية. - تحول الجدارات الرقمية إلى متطلب أساس.	الأمية الفنية والمالية